إتحافُ الأُنسِ في العَلَميْنِ واسْمِ الجِنسِ

تأليف

العلاَّمة محمد بن محمد السنباوي

المشهور بالأمير الكبير

تحقيق

د. إبراهيم بن صالح الحندود
الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

تتمثلُ قيمةُ الرسالةِ المحقَّقةِ في المكانةِ العلميَّةِ لمؤلِّفِها ، وعدمِ توافرِها ، ولأنَّها ــ حسبَ ما وقفتُ عليه ــ أوسعُ ما صُنِّفَ في هذا الموضوعِ ؛ من حيثُ تناولُه الفرقَ بينَ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ، وكذا من حيثُ التتبُّعِ والاستقصاءِ ، مع شرحِ الألفاظِ والمصطلحاتِ المتعلِّقةِ بكلِّ عَلَمٍ ؛ إذْ إنَّ ما وقفتُ عليه عندَ غيرِه لا يعدو أنْ يكونَ خاصًّا في التفرقةِ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِه ، أو بينَ اسمِ الجنسِ والنكرةِ ، أو يشتمل الثلاثةَ لكنْ بشيءٍ من الإجمالِ وعدمِ التفصيلِ . وقد ألقيتُ بعضَ الضوءِ على أهمِّ ما كُتبَ في هذا الموضوعِ ، مع نبذةٍ يسيرةٍ حولَ

مناهجَ وطرقِ أصحابها في تناولها . كما بيَّنتُ سببَ تأليفِ الأميرِ لهذه الرسالةِ ، وقدَّمتُ ترجمةً موجزةً لصاحبِها ، ثمَّ قمتُ بعرضٍ وسردِ المسائلِ التي اشتملتها الرسالةُ ، مع بيانِ منهجِ المؤلفِ فيها ، والمصادرِ التي اعتمدَ عليها . ثمَّ وثَّقتُ نسبةَ الرسالةِ للأميرِ اعتماداً على بعضِ الأدلَّةِ والقرائنِ التي ظهرتْ لي . تلا ذلك وصفُ النسخِ التي اعتمدتُ عليها في التحقيق ، وهي ثلاثُ نسخٍ جميعُها من مصوَّراتِ قسمِ المخطوطاتِ بالمكتبة المركزيَّة في جامعة الإمامِ محمد بن سعود الإسلاميَّة ، مع الاختلافِ في عددِ الصفحاتِ والأسطرِ ، وغيرِ ذلك . وبيَّنتُ في آخرِ الدراسةِ منهجي في التحقيقِ ، وختمتُ ذلكَ كلَّه بإثباتِ المصادرِ والمراجعِ التي استعنتُ بها في التحقيقِ .

* * *

المقدَّمة

حمداً لكَ اللهمَّ لا أُحصي ثناءً عليكَ ، أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ. وصلِّ اللهمَّ وسلِّمْ وباركْ على نبيِّنا محمدٍ ؛ أفضلُ مَنْ أُرسلَ إلى البشريَّة ، وخيرُ مَنْ نطقَ بالعربيَّة . أرسلَه اللهُ بينَ يدَي الساعةِ بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وعلى آلِه ومَن اتَّبعَ منهجَه ، واقتفى أثرَه ، وسلَّمَ تسليماً كثيراً .

أما بعد :

فقد كنتُ ــ في أثناء تدريسي مادةَ النحوِ ــ وعلى مدى أعوامٍ دراسيَّةٍ مختلفةٍ ــ أُلاقي عندَ كثيرٍ من الطلاَّبِ بعضَ العناءِ في فهمِ واستيعابِ الفروقِ بينَ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ . وتكثُرُ أسئلتُهمْ ومناقشاتُهمْ ــ على اختلافِ مستوياتِهمْ ــ حولَ هذه المصطلحاتِ وما يتعلَّقُ بها ؛ بينَ مدركٍ لها ، فاهمٍ المرادَ منها ، وبينَ آخرَ متردِّدٍ في ذلكَ ، أو غيرِ مقتنعٍ في بعضِ هذه الفروقِ .

والحقُّ أنَّه لا تثريبَ عليهِم في ذلك ؛ إذْ كانَتْ طائفةٌ من العلماءِ كالفريقِ الأولِ ، وطائفةٌ منهم كالصِّنفِ الثاني . ومنهم بينَ ذلكَ ؛ لا إلى هؤلاءِ ولا إلى هؤلاءِ

.

كما أنَّ المصادرَ التي بينَ يدَي سوادِهم إمَّا أنْ يتناولَ مصنِّفوها هذا الموضوعَ باختصارٍ أشبه ما يكونُ بالمُخلِّ ، أو بشيءٍ من الإطالةِ غيرَ أنها غيرُ وافية بالمقصود ؛ لعدمِ شموليَّتِها ، أو إغراقِها في المصطلحاتِ الفلسفيَّةِ التي لا تزيدُ المسألةَ إلاَّ صعوبةً وتعقيداً .

والحقَّ أني لمْ أقفْ قبلَ ذلكَ على دراسةٍ شافيةٍ للغليلِ في بيانِ هذه الفروقِ وتوضيحِ تلكَ المصطلحات . وإنْ كانَ الأستاذُ عباس حسَن قد بذَلَ في هذا البابِ جهداً لا يُنكرُ ، وإنما يُذكرُ فيُشكر .

وكنتُ في أثناءِ دراستي للأميرِ الكبيرِ ، وتحقيقي لرسالةٍ له في أحكامِ " لا سيَّما " وما يتعلَّقُ بها وقفتُ على مؤلَّفٍ له موسومٍ بـ(إتحاف الأُنسِ في العَلَمَيْنِ واسمِ الجنسِ) ، فعزمتُ على البحثِ عنه بعدَ تحقيقي تلك الرسالةَ ، فعرفتُ ــ من خلالِ تصفُّحي " معجم المطبوعاتِ العربيَّةِ والمعرَّبة " ليوسفَ سركيسَ ــ أنَّه مطبوعٌ في دمشقَ سنةَ (١٣٠٢ هـ) أي قبلَ مائةٍ وعشرينَ سنة .

وحاولتُ جاهداً الوصولَ إلى المطبوعِ بغيةَ الوقوفِ على محتواهُ ، ومقارنته بما سطَّره من كان قبلَ ذلكَ ؛ إلاَّ أنَّ هذه المحاولاتِ قد باءتْ ــ للأسفِ ــ بالفشلِ على طول البحثِ ؛ سواءٌ داخلَ المملكةِ أو خارجَها . فلجأتُ إلى البحثِ عن مخطوطاته ، وتيسَّرَ لي ذلكَ ــ وللَّه الحمدُ على توفيقه ــ من خلالِ فهرس المخطوطاتِ المصوَّرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، فحزتُ النسخَ الثلاثَ المشارَ إليها في الفهرسِ ، فأدركتُ ــ بعدَ قراءتي إياه أنَّه عبارةٌ عنْ رسالةٍ صغيرةٍ لها قيمتُها وأهمِّيَّتُها في المكتبةِ العربيَّةِ بعامَّة ، وفي مكتبةِ النحو على وجهِ الخصوصِ . فاستخرتُ اللَّهَ إرادةَ دراستِها وتحقيقِها ، فاطمأننتُ إلى ذلك ؛ مدفوعاً بثلاثةِ أسباب :

الأول : المكانةُ العلميَّةُ لمؤلِّفها ؛ أعني الأميرَ الكبيرَ ، المشهودَ بعلمه وفضله وسعةِ اطِّلاعه وفهمه الدقيقِ وذهنه الثاقبِ . صاحبَ المؤلَّفاتِ النافعةِ والتحقيقاتِ البارعةِ في مختلفِ العلومِ .

الثاني : عدمُ توافرِ الرِّسالةِ ــ إنْ كانتْ قد طُبعتْ فعلاً ، كما في معجمِ المطبوعات ــ وقِدمِ طباعتِها ــ كما تقدَّمَ ــ . ولا أدري عن الهيئةِ التي طُبعتْ عليها ؛ لعدمِ وقوفي عليها ؛ وإن كانتِ المطبوعاتُ في ذلك الوقتِ تقومُ على إظهارِ النصِّ فحسب ؛ دونَ تحقيق .

الثالثُ : القيمةُ العلميَّةُ للرسالة نفسِها ؛ إذ لم أقفْ على رسالةٍ أوسعَ منها وأشملَ في هذا البابِ ؛ من حيثُ تناوُلُها الفرقَ بين عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ بكلِّ دقَّةٍ وتفصيلٍ ، مع شرحِ الألفاظِ والمصطلحاتِ المتعلِّقةِ بكلِّ عَلَمٍ .

ثُمَّ إنَّ عملي هذا لا يعدو أنْ يكونَ عملاً من أعمالنا نحنُ البشرَ ؛ فما كانَ فيه من صوابٍ فهو من اللَّهِ الذي له الكمالُ وحدَه ، وما كانَ فيه من خطأٍ أو تقصيرٍ فمن نفسي ومن الشيطانِ .

واللَّهَ أسألُ أنْ يجعلَني في هذا العملِ وفي غيره مُوفَّقاً . وأنْ يجعلَ ما بُذلَ فيه من جهدٍ خالصاً لوجهِه الكريمِ ، وأنْ ينفعَ به ، إنَّه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه ، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ .

***

التمهيد :

لعلي أستطيعُ القولَ بأنَّ هذه الرسالةَ تُعدُّ أطولَ ما كُتبَ في هذه المسألةِ (أعني مسألةَ بيانِ الفرقِ بينَ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ) وأكثرَه تتبُّعاً

واستقصاءً ؛ ولا غروَ في ذلك ؛ فمصنِّفها العلاَّمةُ الأميرُ ، ذو الاطِّلاعِ الواسعِ ، وصاحبُ التآليفِ النافعة ، والتحقيقاتِ البارعةِ في العلومِ كلِّها ؛ نقليِّها وعقليِّها . فما اطَّلعتُ عليه إمَّا أنْ يكونَ خاصاً في التفرقةِ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمه ، أو بينَ اسمِ الجنسِ والنكرةِ ، أو يعمَّ المصطلحاتِ كلَّها لكنْ دونَ تعمُّقٍ كبيرٍ ، أو استقصاءٍ تامٍّ ، كما صنعَ الأميرُ .

ويأتي أبو العباسِ شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ إدريسَ القَرافيّ (٦٨٤ هـ) في مقدِّمةِ من تناولَ هذا الموضوعَ وكتبَ عنه ؛ وقالَ :

" وتحريرُ الفرقِ بينَ عَلَمِ الجنسِ وعَلَمِ الشخصِ ، وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ، وهو من نفائسِ المباحثِ ومشكلاتِ المطالبِ " .

لكنَّ أبا العباسِ قد تناولَ ذلكَ باقتضابٍ لا يتجاوزُ الصفحةَ الواحدةَ ، ناقلاً ذلك عن الشيخِ شمسِ الدينِ عبدِ الحميدِ بنِ عيسى الخُسْرَوشاهيّ (٦٥٢هـ)⁽¹⁾.

ولم يتيسرْ لي الوقوفُ على ما كتبه الخسروشاهي ، غيرَ أنَّ الحافظَ العلائيَّ⁽²⁾ (٧٦١ هـ) قد ذكرَ حاصلَ كلامِه في كتابِه (تلقيحِ الفُهومِ في تنقيحِ صيغِ العمومِ).

قال : " إنَّ الوضعَ فرعٌ للتصوُّرِ ، فلا يضعُ الواضعُ اسماً لشيءٍ حتى يتصوَّرَه أولاً ، فإذا استحضرَ الواضعُ صورةَ الأسدِ فتلكَ الصورةُ الكائنةُ في ذهنِه جزئيَّةٌ بالنسبةِ إلى مطلقِ صورةِ الأسدِ ، فإنَّ هذه الصورةَ واقعةٌ في هذا الزمانِ ، ومثلُها يقعُ في زمانٍ آخرَ ، أو في ذهنِ شخصٍ آخرَ . والجميعُ مشتركٌ في مطلقِ صورةِ الأسدِ ؛ فهذه الصورةُ جزئيَّةٌ من مطلقِ صورةِ الأسدِ ، فإنْ وُضعَ لها من حيثُ خصوصُها فهو عَلَمُ الجنسِ ، أو من حيثُ عمومُها فهو اسمُ الجنسِ ، وهي من حيثُ عمومُها

وخصوصُها تنطبقُ على كلِّ أسدٍ في العالَمِ ؛ بسببِ أنَّا إنما أخذناها في الذهنِ مجرَّدةً عن جميعِ الخصوصاتِ فتنطبقُ على الجميعِ ، فلا جَرَمَ بصدقِ لفظِ الأسدِ وأسامةَ على جميعِ الأسودِ ؛ لوجودِ المشتركِ فيها كلِّها ، فيقعُ الفرقُ بينَ اسمِ الجنسِ وعَلَمِ الجنسِ بخصوصِ الصورةِ الذهنيَّة .

والفرقُ بينَ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ أنَّ عَلَمَ الشخصِ موضوعٌ للحقيقةِ بقيدِ التشخُّصِ الخارجيِّ . وعَلَمَ الجنسِ موضوعٌ للماهيَّةِ بقيدِ التشخُّصِ الذهنيِّ. فظهرَ بهذا التحريرِ الفرقُ بينَ الثلاثة) .(٣)

ويدلُّ هذا الحاصلُ الذي ذكره الحافظُ العلائيُّ على أنَّ كلامَ الخسروشاهي ليسَ طويلاً بالدرجةِ التي تناولَ فيها الأميرُ وغيرُه هذه الفروقَ، كما سيأتي .

وجاءَ بعد ذلكَ أبو حيَّانَ الأندلسي (٧٤٥ هـ) فأدلى بدلوِه في هذه القضيَّة ، وخالفَ جمهورَ النحويينَ في تفرقتِهم من حيثُ المعنى بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ؛ حيثُ يرى أنَّ (أسامة) لا يخالفُ في معناه دلالةَ (أسد) ، وإنما يخالفه في الأحكامِ اللفظيَّة . وإنما أُطلقَ عليه أنَّه معرفةٌ مجازاً، فقال : " وقد رامَ بعضُ من يميلُ إلى المعقولِ ، ويُريدُ أنْ يُجريَ القواعدَ على الأُصولِ أن يُوجِّه لأُسامةَ ونحوِه وجهاً يدخلُ بهِ في المعارفِ ، فقال : يقالُ : إنَّ أسداً وُضعَ ليدلَّ على شخصٍ معيَّنٍ ، وذلكَ الشخصُ المعيَّنُ لا يمتنعُ أن يوجدَ منه أمثالٌ ؛ فوضعَ على الشِّياعِ في جملتِها ، ووُضعَ أُسامةُ لا بالنظرِ إلى شخصٍ ؛ بل وُضعَ على معنى الأسديَّةِ المعقولةِ التي لا يمكنُ أن تُوجدَ خارجَ الذهنِ ، بل هي موجودةٌ في النَّفسِ ، ولا يمكنُ أن يوجدَ منها اثنانِ أصلاً في الذهنِ ، ثمَّ صارَ أُسامةُ يقعُ على الأشخاصِ لوجودِ ما هو ذلكَ المعنى المفردُ كلِّيّ في الأشخاصِ .

وهذا الذي رامَ هؤلاءِ بعيدٌ عمَّا يقصدُه العربُ . وسيبويه والمستقرئونَ هذا الفنَّ العربيَّ أعرفُ بأغراضِ العربِ ومناحيها في كلامِها . وقد ذكروا أنَّ هذه الأسماءَ

شائعةٌ شياعَ النكراتِ ، وأنَّها عُوملتْ معاملةَ المعارفِ لفظاً ، فأُطلقَ عليها معارفُ لذلك " (٤) .

فأسامةُ وأسدٌ ــ في رأيه ــ مترادفانِ ؛ لكنْ أُعطيَ أسامةُ حكمَ الأعلامِ، وأسدٌ نكرةٌ لفظاً ومعنى ، فأحكامُه أحكامُ النكرة .

واحتجَّ لذلك بأنَّه قد يكونُ لبعضِ المترادفينِ أحكامٌ لا تكونُ للآخَرِ ، ومثَّلَ لهذا بـ (ذي) و (صاحب) حيثُ انفردَ (ذو) بأحكامٍ لا توجدُ في (صاحب) .

قال : " ولما ذكرناه من أنَّ معناه معنى النكرة قال سيبويه ــ حينَ بوَّبَ عليه ــ : (هذا باب من المعرفةِ يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمَّةِ ليسَ واحدٌ منها أَوْلى به من الآخَرِ) فإنَّما يعني بكونِ الاسمِ الذي حكمُه حكمُ العَلَمِ، وإلاَّ فيستحيلُ أنْ يكونَ خاصّاً شائعاً ؛ لأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ كلِّيّاً جزئيّاً " (٥) .

ويرى الرضيُّ (٦٤٦ هـ) أنَّ " الحاملَ للنحاة على هذا التكلُّفِ في الفرقِ بينَ اسمِ الجنسِ وعَلَمِ الجنسِ أنَّهم رأوا نحوَ أُسامةَ وثُعالةَ وأبي الحُصَينِ وأمِّ عامرٍ وأُويْسٍ لها حكمُ الأعلامِ لفظاً من منعِ صرفِ أُسامةَ ، وتركِ إدخالِ اللامِ على نحوِ أُويسٍ ، وإضافةِ أبٍ وأُمٍّ وابنٍ وبنتٍ إلى غيرِها ، كما في أعلامِ الأناسي ، وتجيءُ عنها الأحوالُ ، وتُوصَفُ بالمعارفِ ، ومعَ هذا كلِّه تُطلقُ على المنكَّرِ ، بخلافِ نحوِ أسدٍ وذئبٍ وضبعٍ ؛ فإنَّ ذلكَ لا يجري مَجرى الأعلامِ في الأحكامِ المذكورة " (٦) .

ويرى أنَّه لا فرقَ بينهما من حيثُ المعنى ، وأنَّه إذا كانَ لنا تأنيثٌ لفظيٌّ كغرفةٍ وبُشرى وصحراءَ ، ونسبةٌ لفظيَّةٌ نحو كرسيٍّ فلا بأسَ أن يكونَ لنا تعريفٌ لفظيٌّ إمَّا باللامِ ، وإمَّا بالعَلَميَّةِ كما في أُسامةَ وثُعالةَ (٧) .

أمَّا أبو إسحاق الشاطبيّ (٧٩٠ هـ) فيوجِّه رأيَ من يُدخلُ عَلَمَ الجنسِ في النكرةِ ، أو أنَّه مرادفٌ لها على لحظِ معنى الجنسِ فيها ، لا على لحظِ وقوعها على واحدٍ من أفرادِ الجنسِ لا بعينِه ، وهما مقصدانِ متباينانِ. وأنَّ الذي عليه النحويونَ

أنَّ أعلامَ الأجناسِ كأسماءِ الأجناسِ المعرَّفةِ بالألفِ واللامِ عامَّةً ، وأنَّهـا لاستغراقِ الجنسِ أصلاً واستعمالاً (٨) .

والحقُّ أنهما ملتبسانِ ـ كما يقولُ السيوطي (٩١١ هـ) ـ لصدقِ كلٍّ منهما على كلِّ فردٍ من أفرادِ الجنسِ ، ولهذا ذهبَ بعضُهم إلى أنهما مترادفانِ . ورُدَّ باختلافِهما في الأحكامِ اللفظيَّةِ ؛ فإنَّ العربَ أجرتْ عَلَمَ الجنسِ كأسامةَ وثُعالةَ مُجرى عَلَمِ الشخصِ في امتناعِ دخولِ (أل) عليه ، وإضافتِه ، ومنعِ الصرفِ مع علَّةٍ أخرى ، ونعتِه بالمعرفةِ ، ومجيئِه مبتدأً وصاحبَ حالٍ ، نحو : أسامةُ أجرأُ من ثُعالةَ ، وهذا أسامةُ مقبلاً . وأُجريَ اسمُ الجنسِ ـ كأسدٍ ـ مُجرى النكراتِ ، وذلكَ دليلٌ على افتراقِ مدلوليْهما ؛ إذ لو اتَّحدا معنًى لما افترقا لفظاً (٩) .

كما أنَّ النكرةَ تُطلقُ إطلاقينِ ؛ خاصّاً وعامّاً ـ كما قاله الشيخُ ياسينُ وغيرُه ـ فتطلقُ تارةً ويُرادُ بها ما قابلَ المعرفةَ ، فتعمُّ اسمَ الجنسِ ، وتُطلقُ تارةً ويُرادُ بها ما قابلَ الجنسَ فتخصُّ (١٠).

وتفرقتُهم بينَ أسدٍ وأسامةَ لفظاً تُؤذنُ بفرقٍ بينهما في المعنى .

والتحقيقُ ـ كما هو مذهب جمهورِ النحويين ـ أنَّ عَلَمَ الجنسِ موضوعٌ للماهيَّةِ باعتبارِ حضورِها ، أي تشخُّصها في الذهنِ ؛ بمعنى أنه جزءٌ من الموضوعِ له ، أو شرطٌ ـ كما سيأتي بإذن الله في أثناءِ التحقيقِ ـ ، واسمُ الجنسِ للماهيَّةِ بلا قيدٍ أصلاً من حضورٍ أو غيرِه ، وإنْ لزمَ الحضورُ الذهنيُّ ـ أيضاً ـ لتعذُّرِ الوضعِ للمجهولِ ، لكنه لم يُقصدْ فيه كالأولِ .

ولو قيلَ : إنَّ عَلَمَ الجنسِ للماهيَّةِ بقيدِ الحضورِ ، لا بقيدِ الصدقِ على كثيرينَ ، واسمَه بالعكسِ ، وعَلَمَ الشخصِ للماهيَّةِ المشخَّصةِ ذهناً وخارجاً كانَ صحيحاً ، أي أنَّ التشخُّصَ الذهنيَّ يجمعُ العلمينِ ويُخرجُ اسمَ الجنسِ ، والخارجيُّ يفرِّقُهما (١١) .

وللشيخِ يحيى المغربيِّ (من علماءِ القرنِ الثامنِ والتاسعِ الهجريَّين) رسالةٌ لطيفةٌ في الفرقِ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ .

وهي رسالةٌ قصيرةٌ ، قامَ بتحقيقِها الدكتورُ عبدُ الفتاحِ الحموز ، ونُشرتْ في مجلةِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ الأردنيِّ ، في العددِ الرابعِ والثلاثينَ (السنةُ الثانيةَ عشرةَ . جمادى الأولى ـــ شوال ١٤٠٨ هـــ) .

والرسالةُ ـــ على ما فيها من اجتهادٍ ـــ محدَّدةٌ في الفرقِ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ، وقصيرةٌ ـــ كما أسلفتُ ـــ ؛ إذ تقعُ نسخةُ المخطوطةِ المحقَّقةِ عنها في ستِّ صفحاتٍ ، بمعدَّلِ أحدَ عشرَ سطراً في الصفحةِ الواحدةِ ، في كلِّ سطرٍ سبعُ كلماتٍ تقريباً .

إذاً : فالرسالةُ محدودةٌ وقصيرةٌ مقارنةً برسالةِ الأميرِ التي بينَ يدينا ؛ إذا ما نظرنا إلى عددِ أوراقِ المخطوطِ ، وعددِ الأسطرِ في الصفحةِ ، وكذا عددِ الكلماتِ في كلِّ سطرٍ.

أمَّا جلالُ الدينِ السُّيوطيُّ (٩١١ هـــ) فقد خصَّصَ مبحثاً ـــ في الأشباهِ والنظائرِ ـــ للفرقِ بينَ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ ؛ نَقَلَ فيه قولاً لصاحبِ " البسيط " ضياءِ الدينِ بنِ العِلْجِ (من علماءِ القرنِ السابعِ) وهو أنَّ في تحقيقِ علَميَّةِ عَلَمِ الجنسِ أربعةَ أقوالٍ :

الأول : أنَّه موضوعٌ على الجنسِ بأسرِهِ ، بمنزلةِ المعرَّفِ بأل الجنسيَّةِ . وتعريفُ هذه الأعلامِ لفظيٌّ ، وهو في المعنى نكرات . وهو مذهب أبي سعيدٍ وابنِ بابشاذ وابنِ يعيشَ .

الثاني : لابنِ الحاجبِ ، وهو أنَّها موضوعةٌ للحقائقِ المتَّحدةِ في الذهنِ ؛ بمنزلةِ المعرَّفِ بأل التي للعهدِ الذهنيِّ ؛ نحو : أكلتُ الخبزَ ، وشربتُ اللبنَ .

الثالث : لم يُحدِّدْ القائل به ، وهو أنَّه لمَّا لم يتعلقْ بوضعِه غَرَضٌ صحيحٌ ، صارتْ

مختصَّاتُ كلِّ نوعٍ مندرجةً تحت الأوَّلِ ؛ بحيثُ تكونُ نسبةُ ذلكَ اللفظِ إلى جميعِ الأشخاصِ بحتةً ، مثلَ نسبةِ زيدٍ إلى الأشخاصِ المسمَّيْنَ به ، وعلى هذا فإذا أُطلقَ على الواحدِ فقد أُطلقَ على ما وُضِعَ له ، وإذا أُطلقَ على الجميع فلاندراجِ الكلِّ تحتَ الوضعِ الأوَّلِ ؛ لإطلاقِ وضعِ اللفظِ عليه أولاً ، ومرةً ثانيةً ، وثالثةً ؛ بحسبِ أشخاصه ، من غيرِ تصوُّرِ أنَّ الثانيَ والثالثَ هو الأولُ أو غيرُه .

الربع : أنَّ لفظَ عَلَمِ الجنسِ موضوعٌ على القدرِ المشتركِ بينَ الحقيقةِ الذهنيَّةِ والوجوديَّةِ ؛ ويلزمُ من إخراجِه إلى الوجودِ التعدُّدُ ؛ فيكونُ التعدُّدُ من اللوازمِ ، لا مقصوداً بالوضعِ ، بخلافِ اسمِ الجنسِ ــ كأسدٍ ــ فإنَّ تعدُّدَه مقصودٌ بالوضعِ(١٢) .

ولَمَّا وصلَ ابنُ غازي المكناسي (٩١٩ هـ) ــ في كتابِه " إتحافِ ذوي الاستحقاقِ ــ إلى شرحِ قولِ ابن مالك (٦٧٢ هـ) :

ووضعُوا لبعضِ الأجناسِ عَلَمْ كعَلَمِ الأشخاصِ لفظاً وهو عمّْ

أفاضَ في بيانِ الفرقِ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ ، وذكرَ أقوالَ بعضِ العلماءِ في هذه المسألةِ ، ونقلَ بعضَ النصوصِ عنِ القرافيِّ ، وأبي جعفرِ بنِ خاتمةَ الذي صنَّفَ في المسألةِ جزءاً سمَّاه (إلحاقَ العقليِّ بالحسِّيِّ في الفرقِ بينَ الكلِّيِّ والعَلَمِ الجنسيِّ) . ومن أقواله فيه :

" يظهرُ لي أنَّ هذا المعنى استأثرَ به اللسانُ العربيُّ دونَ اللسانِ اليونانيِّ ؛ لاتِّساعِ عباراتِه ، ولَطافةِ إشاراتِه ؛ إذْ لو كانَ في اللسانِ اليونانيِّ لَوُجِدَ في كتبِ المنطقِ المترجمةِ ، وتداولته مناطقةُ الإسلامِ في كتبِهم ، كأبي نصرٍ الفارابيِّ ، وأبي عليٍّ بنِ سينا ، والقاضي أبي الوليدِ بنِ رُشْدٍ ــ يعني الحفيدَ ــ وغيرِهم " (١٣) .

ومن المؤسفِ أنه ــ حتى الآنَ ــ لمْ يصلْنا هذا المصنَّفُ لنحكمَ عليه من حيثُ العمومُ والخصوصُ ، ومن حيثُ القصَرُ والطولُ ، ومن حيثُ الاقتصارُ والاستقصاءُ .

وللأستاذ عباس حسن جهدٌ مشكورٌ أبانَ من خلالِه ــ في كتابِه " النحو الوافي

" ــ المقصودَ بهذه المصطلحاتِ ؛ أعني عَلَمَ الشخصِ وعَلَمَ الجنسِ واسمَ الجنسِ ، وأوضحَ الفروقَ الدقيقةَ بينَها ، وأكثرَ من ضربِ الأمثلةِ التوضيحيَّةِ لها. على الرغمِ من أنَّه قد ذكرَ أنَّ الفرقَ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ فرقٌ فلسفيٌّ متعبٌ في تصوُّرِه ، ليسَ وراءه فائدةٌ عَمَليَّة (١٤) .

أمّا سببُ تأليفِ الأميرِ هذه الرسالةَ فاستجابةً لما ألحَّ في طلبه بعضُ الأعزَّةِ عليه ، المحبوبينَ لديه . هكذا ورد في مستهلِّ الرسالةِ . وفي ختمِها أهداها ــ كما يقول ــ : " لِمَنْ أنا وهوَ كالوالدِ وما ولدَ ، بل كالروحِ والجسد " .

فهل هذا المُهدَى إليه هوَ من ألحَّ في الطلَبِ آنفاً ؟ لا ندري ؛ لأنَّه لم يُسمِّ أحداً في الموضعينِ .

وقد اشتملت الرسالةُ كثيراً من المسائلِ التي لها عُلقةٌ بهذا الموضوعِ، وأهمُّها :

أولاً : تعريفُ عَلَمِ الشخصِ بأنَّه الموضوعُ لمعيَّنٍ في الخارجِ ، غيرُ متناولٍ غيرَه من حيثُ ذلكَ الوضعِ ، واتِّفاقُ العلماءِ على ذلك .وأنَّ التعيينَ الذهنيَّ ــ هنا ــ طريقُ الخارجِ ؛ ضرورةَ أنَّه لا يُوضعُ له من حيثُ التعيُّنُ الذهنيُّ ، بل هو من حيثُ هوَ مشخَّصٌ في الخارجِ ، ويكفي تخيُّلُ الذهنِ في ذلك ، ولو بوجهٍ مَّا . ولا اعتدادَ بالتَّغيُّراتِ التي تطرأُ على الشخصِ بعدَ الوضعِ ، بلْ يُعوَّلُ على الاتحادِ الساري في الجميعِ .

ثانياً : التقييدُ بعبارةِ (من حيثُ ذلك الوضعُ) فائدتُه إدخالُ العَلَمِ عارضِ الاشتراك ؛ كزيد مسمًّى به جماعةٌ ، فإنَّه يتناولُ كلَّ واحدٍ من حيثُ الوضعُ لـه ، لا من حيثُ الوضعُ لغيره .

ثالثاً : تعريفُ عَلَمِ الجنسِ بأنَّه الموضوعُ للماهيَّةِ المستحضرةِ في الذهنِ .

رابعاً : تعريفُ اسمِ الجنسِ بأنَّه الموضوعُ للماهيَّةِ من حيثُ هي .

خامساً : أنَّ الاستحضارَ الذهنيَّ في عَلَمِ الجنسِ شطرٌ ، أي جزءٌ من الموضوعِ له، وفي اسمِ الجنسِ شرطٌ في الوضعِ خارجٌ عن الموضوعِ له .

سادساً : لا يُعتبرُ الاستحضارُ جزءاً مستقلاًّ يتركَّبُ منه مع الماهيَّةِ مجموعٌ ، وإنما يُعتبرُ صفةً للماهيَّةِ ؛ بمعنى أنَّ الوضعَ للماهيَّةِ المستحضرةِ من حيثُ استحضارُها.

سابعاً : أنَّ الاستحضارَ في عَلَمِ الجنسِ حاصلٌ مقصودٌ ، وله علاماتٌ منها : مَنْعُ دخولِ (أل) عليه ، ومنعُه من الصرفِ لعلَّةٍ غيرِ العَلَميَّةِ ، وجوازُ الابتداءِ به ، ومجيءُ الحالِ منه بلا مسوِّغٍ ؛ بمعنى أنَّه تُجرى عليه أحكامُ المعارفِ ، بخلافِ اسمِ الجنسِ . وأمَّا الاستحضارُ في اسمِ الجنسِ فإنَّه حاصلٌ غيرُ مقصودٍ .

ثامناً : أنَّ الاستحضارَ المشترطَ في الموضوعِ هو استحضارُ الواضعِ في ذهنه ، والاستحضارُ المعتبرُ في عَلَمِ الجنسِ ــ مميِّزاً له عن اسمِ الجنسِ ــ استحضارُ المتكلِّمِ في ذهنِه ، والسامعِ إنْ كانَ بمعنى العهدِ بينَهما ، والعِلْمِ منهما .

تاسعاً : أنَّ عَلَمَ الجنسِ موضوعٌ ليدلَّ بذاته على مُعيَّنٍ عندَ النطقِ به. ولمَّا صعُبَ على البعضِ الفرقُ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِه قالَ : لا فرقَ بينَهما في المعنى ، بلْ في مجرَّدِ اللفظِ .

عاشراً : كلٌّ من عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ موضوعٌ للماهيَّةِ ، واستعمالُه في الفردِ مجازٌ علاقتُه الجزئيَّةُ ، يجري فيه ما في استعمالِ الكلِّيِّ في جزئيٍّ . لأنَّ الماهيَّةَ جزءٌ من المشخَّصِ . وقيلَ : استعارةٌ ؛ لأنَّ الفردَ مشابهٌ لما في الذهنِ.

حادي عشرَ : لـم يشتملْ عُنوانُ الرسالةِ على النكرةِ ، ولكنَّ الأميرَ استطردَ ، وبينَّ أقوالَ العلماءِ في الفرقِ بينَها وبينَ اسمِ الجنسِ ؛ حيثُ ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ النكرةَ مشابهةٌ لاسمِ الجنسِ . وقيلَ : بينَهما فرقٌ اعتباريٌّ ؛ فرجلٌ ــ مثلاً ــ إن اعتُبرَ للماهيَّةِ كانَ اسمَ جنسٍ ، وإن اعتُبرَ للفردِ المنتشرِ كانَ نكرةً . ومعنى

انتشارِه : صدقُه على كثيرينَ لا دَفعةً ؛ أي أنَّه لا يتناولُ جميعَ أفرادِه مرَّةً واحدةً في الاستعمالِ .

ثاني عشرَ : أنَّ العمومَ البدليَّ غالبٌ على النكرةِ في الإثباتِ ، وقد تعمُّ شموليّاً . وفي النفي تعمُّ شموليّاً .

ثالثَ عشرَ : أنَّ الماهيَّةَ والحقيقةَ والهُويَّةَ متَّحدةٌ بالذاتِ مختلفةٌ بالاعتبارِ ؛ فالحيوانيَّةُ والنَّاطقيَّةُ من حيثُ وقوعُها في جوابِ (ما هوَ الإنسانُ) ؟ ماهيَّةٌ ، ومن حيثُ تحقُّقُها وثبوتُها حقيقةٌ ، ومن حيثُ حملُها عليه حمْلَ هوَ هوَ يُقالُ لها : هُويَّة .

رابعَ عشرَ : اتفاقُ العلماءِ على أنَّ الماهيَّةَ لا وُجودَ لها في الخارجِ استقلالاً ، وإلاَّ كانت مشخَّصةً . واختلافُهم في وُجودِها ضمنَ الأفرادِ . ورأيُ الأميرِ نفسِه أنَّها اعتباريَّاتٌ ، وأنَّ تحقُّقَها فيه إنما هو بالذهنِ فقط .

خامسَ عشرَ : أنَّ الماهيَّةَ التي تتحقَّقُ في الأفرادِ هي الماهيَّةُ لا بشرطِ شيءٍ . أمَّا الماهيَّةُ بشرطِ لا شيء فهيَ الكلِّيُّ من حيثُ كلِّيتُه ، وهذا لا يحتوي عليه الفردُ . والماهيَّةُ بشرطِ شيءٍ هيَ نفسُ الجزئيَّاتِ ؛ فإنَّها ماهيَّاتٌ بتشخُّصات .

وليسَ في الرسالةِ من الشواهدِ سوى آيتينِ ؛ الأولى قولُه ــ تعالى ــ : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴾ (١٥) واستشهدَ بها الأميرُ على أنَّ العمومَ البدليَّ غالبٌ على النكرةِ في الإثباتِ ، وقد تدلُّ على العمومِ الشُّموليِّ . والأخرى قولُه ــ تعالى ــ : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (١٦) ، وجاءَ بها للتنظيرِ على أن الفردَ المبهمَ إنما يكونُ بنفي الجميعِ .

ولم تكنْ مصادرُ الأميرِ في هذه الرسالةِ كثيرةً ؛ فالذي صرَّح به منها أربعةٌ فقط ؛ هي :

١ ــ " رسالةُ الوضعِ " للعضُد (٧٥٦ هــ) : أفادَ منها ــ عند حديثِه عن عَلَمِ الشخصِ ــ أنَّه لا يلزمُ من التخيُّلِ بشيءٍ في الوضعِ كونُه موضوعاً له .

٢ ــ " ألفيةُ ابن مالكٍ " (الخلاصة) ؛ في قولِ ناظمِها :

وضعُوا لبعضِ الأجناسِ عَلَمْ كعَلَمِ الأشخاصِ لفظاً وهوَ عمّْ

حيثُ ذكرَ الأميرُ أنَّ ابنَ مالكٍ قد جنحَ ــ في هذا القولِ ــ إلى أنه لا فرقَ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ في المعنى ، بلْ في مجرَّدِ اللفظِ ؛ حيثُ أُجريتْ أحكامُ المعارفِ على عَلَمِ الجنسِ بخلافِ اسمِ الجنس .

٣ ــ " حاشيةُ البدرِ الحفنيِّ (١١٨١ هــ) على رسالةِ الوضعِ " : نقلَ منها خلافاً في استعمالِ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ في المفرد ، أهوَ حقيقةٌ أم مجازٌ ؟ .

٤ ــ " شرحُ تلخيصِ المفتاحِ للتفتازاني " (٧٩٣ هــ): أفادَ من قولِ مؤلِّفه : " إنَّ الماهيَّةَ أعمُّ من الحقيقةِ ... فالمعدوماتُ ــ كالعنقاءِ ــ لها ماهيَّةٌ ولا حقيقةَ لها".

كما نقلَ عن شيخِه العَدَويِّ (١١٩٣ هــ) عن شيخِه محمد الصُّغَيِّرِ (بعد ١١٦١ هــ) في مسألةِ استعمالِ عَلَمِ الجنسِ واسمِه في المفردِ ؛ حيثُ عدَّه الصُّغَيِّرُ استعارةً .

وقد كانتْ شخصيَّةُ الأميرِ ــ على الرغمِ من قِصَرِ الرسالةِ ــ واضحةَ المعالمِ في معظمِ القضايا ، تُنبئُ عن بصيرةٍ فذَّةٍ وعقليَّةٍ متميِّزةٍ ؛ كما هو الشأنُ في مصنَّفاته الأخرى ؛ إذ لم يكن مجردَ ناقلٍ يجمعُ النصوصَ من هنا وهناكَ ، بل أخذَ بعضَ الآراءِ ، ولم يرتضِ بعضَها الآخرَ . وسيأتي في أثناءِ التحقيقِ ما يُوضِّحُ ذلك إنْ شاءَ الله .

وختمَ الأميرُ الرسالةَ ببيتيْنِ من الشعرِ ؛ هما :

وإنِّي لَشَخصٌ ذو عُيوبٍ كثيرةٍ ولكنَّ ألطافَ الكريمِ بها عمَّتْ
وقالوا : وُهبتَ الفضلَ لا بتكسُّبٍ فقلتُ : متى صحَّ هذا فقد عمَّتْ

وكانَ قد ألَّفها بوقتٍ قصيرٍ بُعَيدَ العشاءِ ، حسب قولِه في آخرِها :

" وبَرَزَ ذلكَ من مجرَّدِ الذهنِ ، في ساعةٍ بُعيدَ العِشاءِ ، بقدرِ ما يقولُ الشخصُ

نظمَ شِعرٍ أو سجعٍ إنشاءً " .

ترجمةٌ لصاحبِ الرِّسالةِ (الأمير الكبير) (١٧) :

هو محمدٌ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالقادرِ بنِ محمدٍ الأزهريُّ المالكيُّ المغربيُّ السنباويُّ المصريُّ ، شمسُ الدينِ ، أبو عبدِالله ، الشهيرُ بالأميرِ ؛ لأنَّ جدَّه أحمدَ وجدَّه عبدَالقادرِ كانت لهما إمرةٌ بالصَّعيد ، بناحيةِ " سَنْبُو " . وهو يقولُ عن نفسه الأميرَ ؛ كما جاء في مقدّمةِ هذه الرِّسالةِ ، ومقدّمةِ كتابه " الإكليل في شرحِ مختصرِ الشَّيخِ خليل " (١٨) ، وفي غيرهما من مصنَّفاته .

ولدَ المُترجمُ في ناحية " سَنْبُو " من أعمالِ منفلوط ، بمديرية أسيوط بمصر، في ذي الحجة أربعٍ وخمسين ومائة وألفٍ من الهجرة .

وأصلُ أجدادِه من المغربِ ، ونزلوا بمصر ، ثـمَّ بناحية " سَنْبُو " ، وارتحلَ مع والديه إلى القاهرةِ وهو ابنُ تسعِ سنينَ . وكان قد ختمَ القرآنَ ؛ فجوَّده على الشيخِ المُنَيِّرِ على طريقةِ الشاطبيَّةِ والدُّرة ، فابتدأتْ حياتُه العلميَّةُ ، فحضرَ دروسَ أعيانِ عصرِه ، واجتهدَ في التحصيلِ ، فدرسَ النحوَ على الشيخِ عليٍّ الصَّعيديّ ، ولازمَه نحوَ عشرينَ سنةٍ ، وانتفع به ، وشملته إجازةُ الشيخِ الملويِّ ، وتلقَّى عنه مسائلَ في أواخرِ أيامِ انقطاعه بالمنزل . كما سمعَ " الموطأ " من هلالِ المغربِ وعالمِه الشيخِ محمد التاوديِّ بن سودة بالجامعِ الأزهرِ حينَ نزلَ مصرَ . وسمعَ صحيحَ البخاري ، وشفاءَ القاضي عياض من الشيخِ عليٍّ السقَّاط . وسمعَ من الشيخِ البليديِّ الأربعينَ النوويَّةَ . وتلقَّى علمَ الهيئةِ والفَلَك والهندسةِ والحكمةِ وعلمَ الآفاقِ عن الشيخِ حسنٍ الجبرتي .

وأخذَ عن أعلامٍ غيرهم من أئمةِ المالكيَّة والحنفيَّة والشافعيَّة والحنبليَّة. وأجازوه إجازةً عامةً ؛ منهم محمدٌ العَدَويُّ ، ومحمدٌ الحفنيُّ ، وأخوه يوسفُ، وأحمد الجوهريّ ،

ومحمدٌ بن عبدالسلامِ الناصريِّ (١٩) .

ومن بينِ هذه المدرسةِ الكبيرةِ تخرَّج الأميرُ ، وظهرَ علمُه حتَّى تصدَّى للتدريسِ والتأليفِ في حياةِ شيوخه ؛ حتَّى إنَّ شيخَه الصَّعيديَّ كانَ يرجعُ إلى مجموعِ الأميرِ في الفقه اعترافاً بجلالته العلميَّةِ وسَعةِ اطِّلاعه على آراءِ الفقهاءِ ، وتحقيقه للأقوال .

ونما أمرُه ، واشتهرَ فضلُه ؛ خُصوصاً بعدَ موتِ أشياخه ، وشاعَ ذكرُه في الآفاقِ ؛ وبخاصَّةٍ بلادِ المغربِ ؛ تأتيه الصِّلاتُ من سلطانِ المغربِ وتلكَ النواحي في كلِّ عامٍ . ووفدَ عليه الطالبونَ ، وأخذَ عنه مَنْ لا يُعدُّ كثرةً . وتوجَّه إلى دارِ السلطنة ، وألقى هناكَ دروساً حضره فيها علماؤها ، وشهدوا بفضله ؛ فاستجازوه وأجازَهم بما هوَ مُجازٌ به من أشياخه .

وانتهت إليه الرئاسةُ في العلومِ بالدِّيارِ المصريَّةِ . ولا غروَ ؛ فهوَ علاَّمةُ تلكَ الدِّيارِ وشيخُ علماءِ وقته ، ذائعُ الصِّيت ، كبيرُ القدرِ ، صاحبُ التآليفِ النافعةِ والتحقيقاتِ البارعةِ في العلومِ كلِّها ؛ نقليِّها وعقليِّها . كانَ يُدرِّسُ فقهَ مالكٍ الذي هوَ مذهبُه ، وفقهَ الحنفيِّ والشَّافعيِّ .

ومن أشهرِ تلاميذه ابنُه محمدٌ (الأميرُ الصغيرُ) ومحمدٌ الخُضَريُّ الدِّمياطيُّ الكبيرُ ، ومصطفى المُبَلِّطُ المصريُّ ، ومحمدٌ الكُتبيُّ الكبيرُ الحنفيُّ المالكيُّ ، وعبدالرحمن الدمشقيُّ ، ويوسفُ الصَّاويُّ الضَّريرُ المدنيُّ ، ومقرئُ درسِ الشيخِ الأميرِ محمدٌ الصَّفتيُّ الأزهريُّ ، ومحمدٌ التميميُّ التونسيُّ المصريُّ، وعبدُ الغنيِّ الدمياطيُّ ، وعليٌّ بن عبدالحقِّ القوصيُّ المصريُّ الأثريُّ؛ وهوَ آخرُ مَن بقيَ على وجهِ الأرضِ من الآخذينَ عنِ الأميرِ (٢٠) .

كانَ الأميرُ رقيقَ القلبِ ، لطيفَ المزاجِ ؛ يترعجُ طبعُه من غيرِ انزعاجٍ.

وفي آخرِ حياته ضعُفت قُواه ، وتراخت أعضاؤه ، ولم يزلْ يتعلَّل إلى أن تُوفي بالقاهرةِ يومَ الاثنين عاشرَ ذي القعدةِ من سنةِ اثنتينِ وثلاثينَ ومائتينِ وألف. وكثُرَ

عليه الأسفُ والحزنُ . وكانت جنازتُه في مشهدٍ حافلٍ جداً . ودُفن بالقربِ من عمارةِ السلطانِ " قايتباي " بالقاهرةِ ، وخلَّف ولدَه العلاَّمةَ الشيخَ محمداً الأميرَ ، الشهيرَ بالأميرِ الصغيرِ .

وللمُترجَمِ مؤلفاتٌ في سائرِ الفنونِ ، أكثرُها حواشٍ وشروحٌ ، وهي في غايةِ الإتقانِ والإجادةِ ؛ تدلُّ على ذهنٍ ثاقبٍ وفهمٍ دقيقٍ ؛ منها :

حاشيةٌ على مغني اللبيبِ لابنِ هشامٍ ، وحاشيةٌ على شرحِ الشيخِ خالٍ على مقدمتِه الأزهريَّة ، وحاشيةٌ على شرحِ شذورِ الذهبِ لابنِ هشامٍ ،، وانشراحُ الصدرِ في بيانِ ليلةِ القدرِ ، والإكليلُ في شرحِ مختصرِ الشيخِ خليل (في فروعِ الفقه المالكي) ، وضوءُ الشموعِ على شرحِ المجموعِ (في فروعِ الفقه المالكي أيضاً) ، وحاشيةٌ على شرحِ ابنِ تركي على العشماويَّةِ ، وحاشيةٌ على شرحِ الملويِّ على السمرقنديَّةِ في الاستعاراتِ ، والكوكبُ المنيرُ، ومطلعُ النَّيرينِ فيما يتعلَّقُ بالقدرتينِ ، ومناسكُ الأميرِ . وجميعُ هذه المؤلفاتِ مطبوعة .

وله ــ أيضاً ــ تفسيرُ سورةِ القدرِ ، وثمرُ التمامِ في آدابِ الفهمِ والأفهامِ، وحسنُ الكرى في شأنِ الإسرا (حاشية على قصةِ المعراجِ للغيطي)، وكتابُ المريدِ وغنيةُ الطالبِ للتوحيدِ ، وإتحافُ الأُنسِ في الفرق بين العلمينِ واسمِ الجنسِ (وهو الرسالةُ التي بين يدينا الآن ووفقني الله تعالى لتحقيقها) ، وتفسيرُ المعوِّذتين ، وغيرُها .

وقد جمع بعضُ تلاميذه أسماءَ مؤلَّفاته في جزءٍ صغيرٍ سمَّاه : إرشاد آملِ العرفانِ لأسماءِ مؤلَّفاتِ الأميرِ الحسان .

توثيقُ نسبة الرِّسالة للأميرِ :

كلُّ الدلائلِ المصاحبةِ تؤكِّدُ أنَّ هذه الرسالةَ للأميرِ الكبير شمسِ الدينِ أبي عبدِ الله محمد بن محمدِ بن أحمد بن عبد القادر السنباويّ المصريّ . ومن هذه لأدلةِ ما

يلي :

أولاً : نسبَ الرسالةَ للأميرِ محمد مخلوف في شجرةِ النور الزكيَّة (٢١) .

ثانياً : نسبَها إليه ــ كذلك ــ إسماعيلُ البغداديُّ في إيضاحِ المكنونِ (٢٢) ، وفي هديَّةِ العارفينَ (٢٣) .

ثالثاً : نسبَها إليه ــ أيضاً ــ عمر رضا كحَّالة في معجم المؤلفينَ (٢٤) باسمِ (إتحاف الأنسِ في العلمينِ واسمِ الجنسِ) . وأمَّا ما سبقَ ذكرُه من مصادرَ فقد ذكرت الرسالةَ باسمِ (إتحاف الأنسِ في الفرقِ بينَ اسمِ الجنسِ وعلَمِ الجنسِ) ، وهو وهَمٌ ؛ فإنَّ صحَّة الاسمِ ما أثبتُّه ، وهو المدوَّنُ على صفحةِ العنوانِ في كلٍّ من النسختينِ (أ) و (ب) . وليسَ للأميرِ ــ حولَ هذا الموضوعِ ــ إلاَّ هذه الرسالة، وما وجدتُ أحداً ممَّن ذكرَ مؤلَّفاته أشارَ إلى وجودِ رسالتينِ له ؛ واحدة باسمِ (إتحاف الأنسِ في الفرقِ بين اسمِ الجنسِ وعَلَمِ الجنسِ) والأخرى بالاسمِ المدوَّنِ على نُسختَي المخطوط .

رابعاً : دُوِّنَ على الورقةِ الأولى من النسخةِ (أ) : " هذه الرِّسالةُ المسمَّاةُ بإتحافِ الأنسِ في العلَمَينِ واسمِ الجنسِ للعلاَّمةِ المحقِّقِ شيخنا سيدي محمد الأميرِ الكبيرِ ، وحيدِ دهرِه ، وفريدِ عصرِه " . وكُتبَ ــ عند لفظةِ (الكبير) بخطٍّ صغيرٍ ، وبنفسِ الخطِّ المكتوبِ به العنوان ــ : المتوفَّى سنةَ **١٢٣٢** هـ .

خامساً : كُتبَ على صفحةِ عنوانِ النسخةِ (ب) : " إتحافُ الأنسِ في العَلَمينِ واسمِ الجنسِ ، للعلاَّمةِ المحقِّقِ الأميرِ ، رضي اللهُ عنه ، ونفعنا به وبعلومه . آمين".

سادساً : ذكره يوسفُ إلياس سركيس في معجمِ المطبوعاتِ العربيَّة والمعرَّبةِ ، باسمِ " إتحاف الأنس في العلميَّةِ واسمِ الجنسِ " (٢٥) ؛ غيرَ أنَّ هذه التسميةَ ــ أيضاً ــ غيرُ دقيقةٍ .

سابعاً : نقَلَ المصنِّفُ في هذه الرسالةِ عن الشيخِ العَدَويِّ (محمد بن عبادة ، المتوفَّى سنةَ ١١٩٣ هـ) ، كما نقَلَ عن الشيخِ الحِفنيِّ (محمد بن سالم ، المتوفَّى سنةَ ١١٨١ هـ) ، وفي كلا الموضعينِ يقول : " وقد نقلَ شيخُنا " . وفي ترجمةِ الأميرِ السابقةِ ما يدلُّ على تلمذته على العالِمَيْنِ المذكورَيْن ، والله أعلم .

وَصْفُ النُّسَخِ :

اعتمدتُ في تحقيقِ الرسالةِ على ثلاثِ نسخٍ ، وصفُها كالتالي :

النسخةُ الأولى : وهي التي رمزتُ إليها في التحقيقِ بالرمزِ : (أ).

هذه النسخةُ من مصوَّراتِ قسمِ المخطوطاتِ بالمكتبةِ المركزيَّةِ في جامعةِ الإمامِ محمدِ بن سعودِ الإسلاميَّةِ ، برقمَ (٦٣٦٠ / خ) .

وتقعُ في ثمانيةِ ألواحٍ ـــ عدا صفحةِ العنوانِ ـــ مسطَّرةُ كلِّ لوحٍ سبعةَ عشرَ سطراً؛ بمعدَّلِ تسعِ كلماتٍ في السطر الواحدِ . ومقاسُ اللوحِ فيها (١٢×١٩ سم) .

ولا يُوجدُ على هذه النسخةِ تاريخُ النسخِ ، ولا اسمُ ناسخِها . لكنَّ خطَّها نفيسٌ واضحٌ ، كُتبَ بالمدادِ الأسودِ . وقد ضُبطتْ ألفاظُها بطريقةٍ في غايةِ الضبطِ والإتقانِ .

وعلى جوانبِ هذه النسخةِ ستةُ تعليقاتٍ لشرحِ بعضِ عباراتِ المؤلفِ تُنبئُ عن عِلْمِ ناسخِها . وقد أشرتُ إليها ـــ لنفاستِها ـــ في هوامشِ التحقيقِ عندَ ورودِها .

وقد كُتبَ على صفحةِ الغلافِ :

(هذه الرسالةُ المسمَّاةُ بإتحافِ الأُنسِ في العَلَمَيْنِ واسمِ الجنسِ ، للعلاَّمةِ

المحقِّقِ شيخِنا سيدي محمدٍ الأميرِ الكبيرِ ، وحيدِ دهرِه ، وفريدِ عصرِه)

والنسخةُ ـ بصفة عامَّةٍ ـ جيِّدةٌ وواضحةٌ ، لا سقطَ فيها ولا عيوبَ .

وترجعُ أهمِّيتُها إلى عنايةِ ناسخِها بها من حيثُ سلامةُ المتنِ وجودةُ الضبطِ والإتقانِ ، وكمالُها مبتدأً ومنتهًى .

النسخةُ الثانيةُ : وهي التي رمزت لها بالرمزِ : (خ) :

من مصوَّراتِ قسمِ المخطوطاتِ بالمكتبةِ المركزيَّةِ التابعةِ لجامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّة ، برقم (١٢٩٠/خ) ، وتقعُ في تسعِ لوحاتٍ (صفحات) ، مسطَّرةُ كلِّ لوحٍ واحدٌ وعشرونَ سطراً ، يشتملُ السطرُ الواحدُ ثمانيَ كلماتٍ تقريباً ، ومقاسُها (١١×٢٠ سم) .

ويعودُ تاريخُ نسخِها إلى الخامسِ من شهرِ صفر من سنةِ ثلاثةٍ وثلاثمائةٍ بعد الألفِ من الهجرةِ النبويَّةِ ، على يدِ الكاتبِ (محمد شاوش المغربي) .

وكُتبتْ بخطٍّ معتادٍ واضحٍ ، يظهرُ منه أنَّه لا حظَّ لصاحبِه من العلمِ ، لكثرةِ ما فيه من التصحيفِ والتحريفِ والأخطاءِ في رسمِ كثيرٍ من الكلماتِ والهمزاتِ .

وعلى جوانبِ صفحاتِها همَيشاتٌ وتعليقاتٌ غيرُ منظَّمةٍ ، وقد اخترتُ منها ما رأيتُ أهمِّيَّتَه فأثبتُه في هوامشِ التحقيقِ .

وقد كُتبَ في ورقةِ العنوان :

(إتحافُ الأنسِ في العلَمَينِ واسمِ الجنسِ ، للعلاَّمةِ المحقِّقِ الأميرِ ، رضي الله عنه، ونفعَنا به وبعلومِه . آمين) .

كما جاء في آخرِ المخطوطةِ :

(نُقلتْ من نسخةٍ نُقلتْ من نسخةِ المؤلِّف رضي الله عنه . آمين) . لكنِّي لم أتخذْها أصلاً ؛ لوجودِ ما يقربُ من إحدى وسبعين سنةً بينَ تاريخِ نسخِها وبينَ موتِ مؤلفِها .

النسخةُ الثالثة : وهي التي رمزتُ إليها في التحقيقِ بالرمزِ : (س):

هذه النسخةُ من مصوَّراتِ قسمِ المخطوطاتِ بالمكتبةِ المركزيَّةِ في جامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّةِ ــ أيضاً ــ تحتَ رقم (٨٥٨٢ / ف) .

وتقعُ في عشرةِ ألواحٍ ؛ مسطَّرةُ كلٍّ واحدٍ منها واحدٌ وعشرونَ سطراً؛ بمعدَّلِ تسعِ كلماتٍ في السطرِ الواحدِ . ومقاسُ اللوحِ (١٢،٥ ×٢٢ سم).

والمصوَّرةُ خلوٌ من اسمِ الناسخِ ، وكذا تاريخِ النسخِ . وأمَّا خطُّها فمغربيٌّ واضحٌ قد كُتبَ بالمدادِ الأسودِ . وهي خاليةٌ من الضبطِ بالشكلِ ، وقد تخلَّصَ الناسخُ من الهمزاتِ فيها ؛ إمَّا بقلبِها ياءً ، أو بحذفِها إذا كانتْ متطرفةً بعدَ ألفٍ.

ولا يُوجدُ لهذه النسخةِ صفحةٌ مستقلَّةٌ بالعُنوانِ ، ولا ثبتٌ بالعنوانِ أصلاً ــ كما في النسختينِ السابقتينِ ــ فهي تبدأُ بالمتنِ مباشرةً .

وعلى اللوحِ [٢/ب] تمليكةٌ لدارِ الكتبِ الوطنية بتونس . وعلى اللوحِ الأخيرِ تمليكةٌ لمكتبةِ حسن حسني عبد الوهاب .

والنسخةُ ــ بمجملِها ــ جيدةٌ واضحةٌ ، لحقتها رطوبةٌ في أعلى صفحاتِها ، غير أنَّها لم تؤثِّرْ على قراءةِ ما تحتَها من عباراتٍ .

وترجعُ قيمةُ هذه النسخةِ إلى كونِها مراجعةً ومصحَّحةً ، بدليلِ ما في هوامشِ بعضِ ألواحِها من بعضِ التصحيحاتِ والألفاظِ المتمِّمة ، التي كُتبتْ بالخطِّ الأصليِّ نفسِه .

منهجي في التحقيق :

أولاً : اتَّبعتُ في التحقيقِ طريقةَ التوفيقِ بين النُّسخِ ، مع التقيُّدِ بقواعدِ التحقيقِ العلميَّة المعروفة ، وأشرتُ في الحاشيةِ إلى الفروقِ بين النسخِ

ثانياً : عُنيتُ بضبطِ الألفاظِ بالشكلِ ، فضبطتُ ألفاظَ النصِّ كاملةً، ونسَّقتُ فقارَه ، ووضعتُ علاماتِ الترقيمِ المناسبةَ للمساعدةِ في الكشفِ عن المعنى .

ثالثاً : ترجمتُ ــ بإيجازٍ ــ للأعلامِ الذين وردَ ذكرُهمْ على لسانِ الأميرِ ، مع الإشارةِ إلى مصادرِ ترجمتِهم . ولم أستثنِ منهم أحداً لقلَّتِهم.

رابعاً : عزوتُ الآيتينِ اللتيْنِ استشهدَ بهما المصنِّفُ . وليس في الرسالةِ شواهدُ غيرُهما .

خامساً : وثَّقتُ الآراءَ النَّحويَّةَ من كتبِ أصحابِها ، إلاَّ أن يتعذَّر ذلك عليَّ ؛ لصعوبةِ الوقوفِ على المصدرِ المنقولِ عنه ؛ كأن يكونَ المصدرُ مفقوداً أو أنَّه لم يرَ النورَ بعد .

سادساً : علَّقتُ على بعضِ المسائلِ ، وأشرتُ إلى الخلافِ بينَ النُّحاةِ فيها ــ إن وُجدَ ــ محيلاً إلى بعضِ المصادرِ التي تناولتْ هذه المسائلَ ، لمن أرادَ الاستزادةَ .

سابعاً : قمتُ بتصحيحِ النصِّ ، وصوَّبتُ ما فيه من أخطاءٍ نحويَّة ، أو إملائيَّة ، وأشرتُ إلى ذلكَ في الحاشيةِ ، لكنني لمْ أُغالِ في ذكرِ مواضعِ تلكَ الأخطاءِ التي تقعُ عادةً في المخطوطاتِ ، ويُهملُها النُّسَّاخُ أحياناً ، كتركِ الهمزةِ أو النُّقطِ ، فقد صوَّبتُ كثيراً من الأخطاءِ الإملائيَّةِ وفقَ القواعدِ المعروفةِ في الوقتِ الحاضرِ ، من غيرِ الإشارةِ إليها .

ثامناً : بذلتُ كلَّ جهدي من أجلِ الحفاظِ على سلامةِ النصِّ . فلم أضفْ شيئاً من خارجِ الكتابِ ؛ فقد كانَ عددُ النسخِ كافياً لاستدراكِ ما نقصَ من بعضِها، وتتميمِه من بعضِها الآخرِ ، أو تصحيحِه وتحريرِه . وكنتُ أشيرُ إلى ما تمَّ من ذلكَ في الحاشيةِ ، وأضعُ ما تمَّت إضافتُه ــ تمييزاً له ــ بين حاصرتين ، هكذا : [ ] .

النصُّ المحقَّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ الإعانَةُ (٢٦)

أَحْمَدُ مَنْ جَلَّ جِنْسُ إِنْعامِهِ عَنْ وَضْعِ النَّكِرَةِ . وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى شَخْصِ عَلَمِ البَرَرَةِ (٢٧) .

ثُمَّ إِنَّ هذا ما أَلَحَّ فِي طَلَبِهِ بَعْضُ الأَعِزَّةِ عَلَيَّ ، الـمُحَبِّينَ (٢٨) لَدَيَّ مِنْ إِتْحافِ الأُنْسِ فِي الكَلامِ عَلَى العَلَمَيْنِ (٢٩) وَاسْمِ الجِنْسِ (٣٠) .

فَأَقُولُ ــ وَأَنا الفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الأَميرُ ــ :

عَلَمُ (٣١) الشَّخْصِ : ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ خارِجاً غَيْرَ(٣٢) مُتَناوِلٍ غَيْرَهُ مِنْ حَيْثُ ذلِكَ الوَضْعُ (٣٣) .

إِنْ قُلْتَ : لا يَدْخُلُ فِي عَلَمِ الشَّخْصِ ما وَضَعَهُ إِنْسانٌ لِمَوْلُودٍ ــ مَثَلاً ــ أُخْبِرَ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُوضَعْ (٣٤) لِشَخْصٍ رَآهُ خارِجاً ، وَإِنَّما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي ذِهْنِهِ (٣٥) . وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلى أَنَّ عَلَمَ الشَّخْصِ (٣٦) مَوْضُوعٌ لِمُعَيَّنٍ فِي الخارِجِ(٣٧) .

قُلْتُ : التَّعْيِينُ الذِّهْنِيُّ هُنا طَرِيقُ الخارِجِ (٣٨) ؛ ضَرُورَةَ أَنَّهُ لا يُوضَعُ (٣٩) لَهُ مِنْ حَيْثُ التَّعْيِينُ الذِّهْنِيُّ ؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُشَخَّصٌ (٤٠) فِي الخارِجِ. وَيَكْفِي تَخَيُّلُ (٤١) الذِّهْنِ فِي ذلِكَ ، وَلَوْ بِوَجْهٍ مَّا (٤٢) .

إِنْ قُلْتَ : حَيْثُ كانَ عَلَمُ الشَّخْصِ مَوْضُوعاً لِلشَّخْصِ المُعَيَّنِ لَزِمَ أَنَّ

اسْتِعْمالَهُ فِيهِ بَعْدَ زِيادَةِ اللِّحْيَةِ (٤٣) وَالكِبَرِ ، أَوْ نَقْصِ جُزْءٍ مَثَلاً ؛ مَجازٌ ضَرُورَةَ مُغايَرَةِ ذلكَ لِلْمُشَخَّصاتِ حالَ الْوَضْعِ ، وَلا قائِلَ بِهِ .

قُلْتُ : مِثْلُ هذهِ الـمُغايَرَةِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ (٤٤) ؛ فإنَّ الشَّخْصَ واحِدٌ فِي الصِّغَرِ وَالكِبَرِ ؛ عَقْلاً ، وَعادَةً ، وَشَرْعاً ، وَلا يُقالُ لَهُ غَيْرُ (٤٥) ؛ فالأُمُورُ الـمُتَواتِرَةُ يُقْطَعُ النَّظَرُ عَنْ صُوَرِها (٤٦) ، وَيُعَوَّلُ عَلى الاتِّحادِ (٤٧) السَّارِي فِي الجَمِيعِ ؛ نَظِيرُ (الهَيُولِي) (٤٨) عِنْدَ الحُكَماءِ . وَلا يَصِلُ ذلكَ لِرُتْبَةِ اعْتِبارٍ كُلِّيٍّ مُشْتَرَكٍ ، وَلا مُعَيَّنٍ فِي مُجَرَّدِ الذِّهْنِ حَتَّى يُنافِيَ قَوْلَهُمْ : إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِشَخْصٍ خارِجِيٍّ ؛ إِذْ لا يَلْزَمُ مِنَ التَّخَيُّلِ بِشَيْءٍ (٤٩) فِي الوَضْعِ كَوْنُهُ مَوْضُوعاً لَهُ ، كَمـا سَبَقَ آنِفاً، وَكَمـا قالُوهُ فِي رِسالَةِ (٥٠) الوَضْعِ (٥١) ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

إِنْ قُلْتَ : ما فائِدَةُ الْقَيْدِ الأَخِيرِ ــ أَعْنِي : مِنْ حَيْثُ ذلكَ الْوَضْعُ ؟ ــ قُلْتُ : إِدْخالُ الْعَلَمِ عارِضِ الاشْتِراكِ ؛ كَزَيْدٍ مُسَمًّى بِهِ جَماعَةٌ (٥٢) ؛ فَإِنَّهُ يَتَناوَلُ كُلَّ واحِدٍ مِنْ حَيْثُ الوَضْعُ لَهُ ، لا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لِغَيْرِهِ (٥٣) .

وَعَلَمُ الْجِنْسِ: ما وُضِعَ لِلْماهِيَّةِ (٥٤) الـمُسْتَحْضَرَةِ فِي الذِّهْنِ (٥٥)، وَاسْمُ الْجِنْسِ : ما وُضِعَ لِلْماهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ (٥٦) .

إِنْ قُلْتَ : لا يَتَأَتَّى الْوَضْعُ لِشَيْءٍ إِلاَّ إِذا (٥٧) اسْتُحْضِرَ (٥٨) . فَإِنَّ الْوَضْعَ لِلْمَجْهُولِ لا يُمْكِنُ . فَحِينَئِذٍ الاسْتِحْضارُ لا بُدَّ مِنْهُ فِيهِما ، وَلا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَهُما (٥٩) .

قُلْتُ : يُجابُ عَنْ ذلكَ بِأَوْجُهٍ :

مِنْها : أَنَّ الاسْتِحْضارَ فِي عَلَمِ الْجِنْسِ (شَطْرٌ ، أَيْ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْضُوعِ لَهُ (٦٠) . وَفِي اسْمِ الْجِنْسِ) (٦١) شَرْطٌ فِي الْوَضْعِ خارِجٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ (٦٢).

إِنْ (٦٣) قُلْتَ : يَلْزَمُ أَنَّ مَعْنَى (أُسامَةَ) ماهِيَّةٌ وَاسْتِحْضارٌ ، وَلا صِحَّةَ لَهُ .

قُلْتُ : لَمْ يُعْتَبَر (٦٤) الاسْتِحْضارُ جُزْءاً مُسْتَقِلاًّ يَتَرَكَّبُ مِنْهُ مَعَ الماهِيَّةِ مَجْمُوعٌ؛ بَلِ اعْتُبِرَ صِفَةً لِلْماهِيَّةِ ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْوَضْعَ لِلْماهِيَّةِ الْمُسْتَحْضَرَةِ مِنْ حَيْثُ اسْتِحْضارُها ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

وَمِنْها : أَنَّ الاسْتِحْضارَ في عَلَمِ الْجِنْسِ حاصِلٌ مَقْصُودٌ ، وَفي اسْمِ الْجِنْسِ حاصِلٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ (٦٥) ، فَوِزانُ عَلَمِ الْجِنْسِ وِزانُ (زَيْد) في قَوْلِكَ : " هَذا زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ " ، وَوِزانُ اسْمِ الْجِنْسِ وِزانُ (رَجُلٍ) في قَوْلِكَ : " هَذا رَجُلٌ فَأَكْرِمْهُ " . فَإِنَّ تَعَيُّنَ (٦٦) الـمُشارِ إِلَيْهِ حاصِلٌ مَعَهُما . لكِنْ فَرْقٌ بَيْنَ الحاصِلِ الْـمُعْتَبَرِ وَالحاصِلِ غَيْرِ الـمُعْتَبَرِ (٦٧) .

إِنْ قُلْتَ : ما الدَّلِيلُ عَلَى اعْتِبارِ هذهِ الأُمُورِ حالَ الْوَضْعِ ؟ قُلْتُ : إِنْ قُلْنا : الواضِعُ غَيْرُ اللَّهِ ــ تَعالَى (٦٨) ــ ، فَلا يَبْعُدُ نَقْلُ هذهِ الاعْتِباراتِ عَنْهُ (٦٩) . وَإِنْ قُلْنا : هُوَ اللَّهُ ــ تَعالَى ــ فَيُمْكِنُ أَنَّهُ (٧٠) اطَّلَعَ عَلَيْها بِوَحْيٍ أَوْ إِلْهامٍ (٧١) ، عَلَى أَنَّ اعْتِبارَ الاسْتِحْضارِ في عَلَمِ الْجِنْسِ ــ عَلَى ما سَبَقَ ــ لَهُ عَلاماتٌ ؛ مِنْها : عَدَمُ (٧٢) دُخُولُ (أل) عَلَيْهِ ؛ حَيْثُ كانَ ــ بِذاتِه ــ يُفِيدُ التَّعْيِينَ ، فَهُوَ غَنِيٌّ عَنْها (٧٣) ، بِخِلافِ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَيَطْرَأُ (٧٤) لَهُ ما هُوَ أَصْلٌ في عَلَمِ الْجِنْسِ مِنَ التَّعَيُّنِ (٧٥) وَمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ غَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ ؛ كَتَأْنِيثِ (أُسامَةَ) (٧٦) وَجَوازُ الابْتِداءِ بِهِ ، وَمَجِيءُ الحالِ مِنْهُ بِلا مُسَوِّغٍ (٧٧) .

وَبِالْجُمْلَةِ تُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكامُ الْمَعارِفِ (٧٨) ، بِخِلافِ اسْمِ الْجِنْسِ الْمُجَرَّدِ مِنْ (أل) في ذلِكَ كُلِّهِ .

وَمِنَ الأَجْوِبَةِ عَنْ سُؤالِ الْفَرْقِ بَيْنَهُما ــ وَهُوَ ثالِثُ الأَجْوِبَةِ (٧٩) ــ : أَنَّ الاسْتِحْضارَ الْمُشْتَرَطَ (٨٠) في الْمَوْضُوعِ (٨١) اسْتِحْضارُ الْواضِعِ في ذِهْنِهِ. وَالاسْتِحْضارُ الْمُعْتَبَرُ في عَلَمِ الْجِنْسِ ــ مُمَيِّزاً لَهُ عَنْ اسْمِ الْجِنْسِ ــ اسْتِحْضارُ

الْمُتَكَلِّمِ فِي ذِهْنِهِ وَالسَّامِعِ إنْ كانَ بِمَعْنَى الْعَهْدِ بَيْنَهُما وَالْعِلْمِ مِنْهُما .

إنْ قُلْتَ : قَدْ يَكُونُ الْواضِعُ (٨٢) مُتَكَلِّماً بَعْدُ ، أَوْ سامِعاً ، فَيَأْتِي الإشْكالُ
.

قُلْتُ : فَرْقٌ بَيْنَ اسْتِحْضارِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ واضِعٌ ، وَاسْتِحْضارِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَكَلِّمٌ أَوْ سامِعٌ . وَمِنْ هُنا تَعْلَمُ الْمُرادَ مِنِ احْتِمالاتٍ سَبْعَةٍ : هَلِ الْمُرادُ ذِهْنُ الْواضِعِ ، أَوِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ السَّامِعِ ، أَوِ اثْنَيْنِ مِنْها ؛ أَيّاً كانَا ، أَوِ الثَّلاثَةِ .

فَبِالْجُمْلَةِ : عَلَمُ الْجِنْسِ وُضِعَ لِيَدُلَّ بِذاتِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ (٨٣) عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ . وَلَمَّا رَأَى بَعْضُهُمْ صُعُوبَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ عَلَمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ (٨٤) قالَ : لا فَرْقَ بَيْنَهُما فِي الْمَعْنَى ؛ بَلْ فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ (٨٥) ؛ مِنْ حَيْثُ إنَّ عَلَمَ الْجِنْسِ نَقَلَ الثِّقاةُ إجْراءَ أَحْكامِ الْمَعارِفِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ (٨٦) ، بِخِلافِ اسْمِ الْجِنْسِ . وَهذا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ أُسْرِيُّ (٨٧) السَّماعِ . وَإلى ذَلِكَ جَنَحَ ابْنُ مالِكٍ (٨٨) فِي أَلْفِيَّتِهِ(٨٩) (الخُلاصَةِ) حَيْثُ يَقُولُ :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْناسِ عَلَمْ
كَعَلَمِ الأَشْخاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّْ (٩٠)

إنْ قُلْتَ : تَحَصَّلَ أَنَّ كُلاًّ مِنْ عَلَمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْماهِيَّةِ ، فَيَلْزَمُ أَنَّ اسْتِعْمالَهُ فِي الْفَرْدِ مَجازٌ .

قُلْتُ : يَجْرِي فِيهِ ما فِي اسْتِعْمالِ اسْمِ الْكُلِّيِّ فِي جُزْئِيٍّ .

وَقَدْ نَقَلَ شَيْخُنا الْبَدْرُ الْحِفْنِيُّ (٩١) فِي حَواشِي رِسالَةِ الْوَضْعِ خِلافاً فِيهِ : هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ مُطْلَقاً أَوْ أَنْ لُوحِظَ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُ الْكُلِّيِّ فِي الْجُزْئِيِّ ؟ (٩٢) فَإنْ لُوحِظَ الْجُزْئِيُّ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ فَمَجازٌ (٩٣) .

إنْ قُلْتَ : عَلَى أَنَّهُ مَجازٌ ، ما عَلاقَتُهُ ؟

قُلْتُ : الظَّاهِرُ الْجُزْئِيَّةُ ؛ فَإِنَّ الْماهِيَّةَ جُزْءٌ مِنَ الْمُشَخَّصِ (٩٤) . وَنَقَلَ شَيْخُنا العَلاَّمَةُ العَدَوِيُّ (٩٥) عَنْ شَيْخِهِ سَيِّدِي مُحَمَّدٍ الصُّغَيِّرِ (٩٦) أَنَّهُ اسْتِعارَةٌ. قالَ : لأنَّ الْمُفْرَدَ (٩٧) مُشابِهٌ لِمَا فِي الذِّهْنِ ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

وَأَمَّا النَّكِرَةُ فَقِيلَ : مُساوِيَةٌ لاسْمِ الْجِنْسِ . وَقِيلَ : بَيْنَهُما فَرْقٌ اعْتِبارِيٌّ (٩٨) فَــ (رَجُلٌ) ــ مَثَلاً ــ إِن اعْتُبِرَ لِلْمَاهِيَّةِ كانَ اسْمَ جِنْسٍ ، وَإِن اعْتُبِرَ لِلْفَرْدِ الْمُنْتَشِرِ (٩٩) كانَ نَكِرَةً (١٠٠) . وَمَعْنَى انْتِشارِهِ صِدْقُهُ عَلَى كَثِيرِينَ لا دَفْعَةً (١٠١) ، وَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ البَدَلِيِّ ، الْمُعَبَّرِ عَنْهُ بِالإِطْلاقِ ، وَفِيهِ كُلِّيَّةٌ لا تَخْفَى فِي جُزْئِيَّتِه(١٠٢) يَتَّضِحُ بِها التَّشْبِيهُ وَالإِدْراجُ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي نَحْوِ : (رَأَيْتُ أَسَداً فِي الحَمَّامِ) .

وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ الْمُدَرِّسِينَ بِالأَزْهَرِ فِي خَتْمِ كِتابٍ بِحُضُورِ (١٠٣) جَمْعٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَتَوَقَّفُ فِي ذلِكَ ، وَيَقُولُ : هُوَ ظاهِرٌ إِنْ قُلْنا : هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْماهِيَّةِ ، لا إِنْ قُلْنا : إِنَّهُ [مَوْضُوعٌ] (١٠٤) لِلْفَرْدِ (١٠٥) ؛ لأَنَّهُ جُزْئِيٌّ ، وَما دَرَى أَنَّ ذلِكَ الامْتِناعَ فِي الْجُزْئِيِّ الْمُشَخَّصِ (١٠٦) كَالْعَلَمِ .

ثُمَّ الْعُمُومُ البَدَلِيُّ (١٠٧) غالِبٌ عَلَى النَّكِرَةِ فِي الإِثْباتِ ، وَقَدْ تَعُمُّ فِيه(١٠٨) شُمُولِيًّا ، نَحْوَ : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴾ (١٠٩) ، وَفِي النَّفْيِ تَعُمُّ شُمُولِيًّا .

إِنْ قُلْتَ : هَلِ النَّكِرَةُ مُشْتَرَكَةٌ (١١٠) بَيْنَ العُمُومَيْنِ ؟ أَوْ مَجازٌ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ فِي الآخَرِ ؟ .

قُلْتُ : حقيقَتُها الفَرْدُ الْمُبْهَمُ كَمَا سَبَقَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ ، وَظَاهِرٌ أَنَّ نَفْيَ (١١١) الْفَرْدِ الْمُبْهَمِ إِنَّما يَكُونُ (١١٢) بِنَفْيِ (١١٣) الْجَمِيعِ نَظِيرَ ما قِيلَ فِي ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (١١٤)

وَمِنْ (١١٥) هُنا جَاءَ العُمُومُ الشُّمُولِيُّ (١١٦) . وَأَمَّا الإِثْباتُ (لِفَرْدٍ فَلا

يَسْتَدْعِي الإثْباتَ) (١١٧) لِلْجَميعِ ؛ فَيَظْهَرُ أَنَّ (نَفْس) ــ في ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾ (١١٨) ــ مَجَازٌ (١١٩) مِنْ قَبِيلِ الخَاصِّ فِي العَامِّ ، أَوِ الْجُزْئِيِّ فِي الْكُلِّيِّ، فَلْيُتأمَّلْ .

خَاتِمَةُ خَيْرٍ حُسْنَى:

الماهِيَّةُ وَالْحَقِيقَةُ وَالْهُوِيَّةُ مَتَّحِدَةٌ بِالذَّاتِ مُخْتَلِفَةٌ بِالاعْتِبارِ (١٢٠) ؛ فَالحَيَوانِيَّةُ وَالنَّاطِقِيَّةُ (١٢١) مِنْ حَيْثُ وُقُوعُها فِي جَوَابِ : ما هُوَ الإِنْسانُ (١٢٢) ؟ مَاهِيَّةٌ(١٢٣) ، وَمِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُها وَثُبُوتُها حَقِيقَةٌ (١٢٤) ، وَمِنْ حَيْثُ حَمْلُهَا (١٢٥) عَلَيْهِ حَمْلَ هُوَ هُوَ يُقالُ لَهَا : هُوِيَّةٌ (١٢٦) .

نَعَمْ : ذَكَرَ العَلاَّمَةُ التَّفْتَازَانِيُّ (١٢٧) فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ المِفْتاحِ (١٢٨) أَنَّ الْماهِيَّةَ أَعَمُّ مِنَ الْحَقِيقَةِ ؛ قالَ : فالمَعْدُوماتُ ــ كالْعَنْقاءِ (١٢٩) ــ لَهَا ماهِيَّةٌ وَلا حَقِيقَةَ لَهَا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْماهِيَّةَ الكُلِّيَّةَ لا وُجُودَ لَهَا فِي الخارِجِ اسْتِقْلالاً ، وَإلاَّ كَانَتْ مُشَخَّصَةً ؛ كَيْفَ وَهِيَ كُلِّيَّةٌ ؟ .

وَاخْتَلَفُوا : هَلْ تُوجَدُ فِي ضِمْنِ الأَفْرادِ ؟ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّها اعْتِبارِيَّاتٌ، وَتَحَقُّقُها فِيهِ بِالذِّهْنِ فَقَطْ (١٣٠) .

وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهُ أَنَّ الماهِيَّةَ التِي تَتَحَقَّقُ فِي الأَفْرادِ هِي الماهِيَّةُ لا بِشَرْطِ شَيْءٍ (١٣١) . أَمَّا الماهِيَّةُ بِشَرْطِ لا شَيْءَ (١٣٢) فَهِيَ الكُلِّيُّ مِنْ حَيْثُ كُلِّيَّتِه ، وَهذا لا يَحْتَوِي عَلَيْهِ الْفَرْدُ . وَالماهِيَّةُ بِشَرْطِ شَيْءٍ (١٣٣) هِيَ نَفْسُ الجُزْئِيَّاتِ فَإِنَّها ماهِيَّاتٌ بِتَشَخُّصاتٍ .

وَبَرَزَ (١٣٤) ذلِكَ مِنْ مُجَرَّدِ الذِّهْنِ فِي ساعَةٍ بُعَيْدَ العِشاءِ ؛ بِقَدْرِ ما يَقُولُ الشَّخْصُ نَظْمَ شِعْرٍ أَوْ سَجْعِ إِنْشاءٍ ؛ هَدِيَّةً (١٣٥) لِمَنْ أَنا وَهُوَ كَالْوَالِدِ وَما وَلَدَ؛ بَلْ كَالرُّوحِ وَالجَسَدِ . رَزَقَنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُ لُطْفَهُ وَرِضاهُ .

شِعْرٌ :

وَإنِّي لَشَخْصٌ ذُو عُيُوبٍ كَثيرَةٍ   وَلكِنَّ أَلْطافَ الكَريمِ بِها عَمَّتْ
وَقَالُوا : وُهِبْتَ الفَضْلَ لا بِتَكَسُّبٍ   فَقُلْتُ : مَتَى صَحَّ هَذا فَقَدْ تَمَّتْ

وَالحَمْدُ للَّه أَوَّلاً وَآخراً . باطناً وَظاهراً .
وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ .
آمِينَ (١٣٦) .

الهوامش والتعليقات

(1) عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي التبريزي الشافعي . فقيهٌ ، أصوليٌّ ، متكلِّمٌ ، متحدِّثٌ. ولدَ بخُسْرَوشاه (من قرى تبريز) وتوجَّه إلى دمشقَ ، وأقامَ بها إلى أن تُوفي سنةَ (٦٥٢ هـ) . من تصانيفه : " تلخيصُ الآياتِ البيِّناتِ لفخرِ الدينِ الرازيِّ "، " مختصرُ الشفا لابنِ سينا "، مختصرُ المهذَّبِ لأبي إسحاق الشيرازيِّ "

(النجوم الزاهرة ٣٢/٧ ، طبقات الشافعية للإسنوي ٢٤٢/١ ، شذرات الذهب ٢٥٥/٥) .

(2) هو أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله العَلائيّ الشافعيّ . ولد في دمشقَ سنة (٦٩٤ هـ) . إمامٌ في الفقهِ والأصولِ والنحوِ . تلقَّى العلمَ عن كثيرٍ من المشايخِ ، وتصدَّى للإفادةِ بالجامعِ الأمويِّ ، وحدَّثَ بدمشق وحلب وغيرِهما . وصنَّف في التفسيرِ والعقيدةِ والحديثِ والفقهِ والنحوِ .

(الدرر الكامنة ٨٧ــ٨٨ ، النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٧ ، شذرات الذهب ٦/ ٢٠١ ، البدر الطالع ١/ ٢٤٥) .

(3) تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم ٣٦٨ . وانظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ؛ لوح ٦٤/ أ حيث نقل المصنف ــ أيضاً ــ كلامَ الخسروشاهي .

(4) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٨ ــ ١٠٩ . وانظر : منهج السالك ١/ ٢٣ .

(5) منهج السالك ١/ ٢٣ .

(6) شرح الكافية ٣/ ٢٤٧ .

(7) انظر : المصدر السابق ٣/ ٢٤٧ .

(8) انظر : المقاصد الشافية ؛ لوح ١٦٤/أ وإتحاف ذوي الاستحقاق ببعضِ مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق للمكناسي ١/ ٢٥٨ .

(9) الهمع ١/ ٢٤٤ .

---

(10)انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٣٦ .

(11)انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٦٦ ، وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١/ ٦٣ .

(12)الأشباه والنظائر ٢/٢٢٣ ــ ٢٢٤ (بتصرف) .

(13)إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٥٣.

(14) النحو الوافي ١/٢٨٩ . وانظر : الصفحات ٢٨٨ ــ٣٠٢ من الجزء نفسه .

(15) الآية ١٤ من سورة التكوير .

(16) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

(17) تنظر ترجمته في : عجائب الآثار ٤/٢٨٤ ــ ٢٨٧ ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ٢/٢٩٧ ، فهرس الفهارس والأثبات ١/٩٢ ــ ٩٧ ، معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ٤٧٣ ــ ٤٧٥ ، الأعلام ٧/٧١ ، معجم المؤلفين ١٨٣ ، إيضاح المكنون ١/٤٠٤ ، ٢/٤٤٩ ، هدية العارفين ٢/٣٥٨ ، شجرة النور الزكية ٣٦٢ ــ ٣٦٣ ، مقدمة كتاب الإكليل : الصفحتان (و) و (ط) .

(18) ينظر : الإكليل ص ٢ .

(19) للأميرِ ثبتٌ مطبوعٌ في أسماءِ شيوخِه ، ونبذٍ من تراجمهم وتراجمِ من أخذوا عنهم .

(20) ينظر : فهرس الفهارس والأثبات ١/١٣٦ .

(21) انظر : ص ٣٦٣ .

(22) انظر : ١/١٥ .

(23) انظر : ٢/٣٥٨ .

(24) انظر : ٩/٦٨ .

(25) انظر : معجم المطبوعات ١/٤٧٣ .

(26) غيرُ موجودةٍ عبارةُ " وبهِ الإعانةُ " في النسختين (أ) و (س) .

(27) في (أ) : البشَرة .

(28) بالبناء للمجهول ، وهي في (أ) و (س) : المحبوبين .

(29) يعني علمَ الشخص وعلمَ الجنس .

---

(30) في (أ) : في العلمين واسم الجنس .

(31) يُطلق العلمُ ــ لغةً ــ على الجبل ، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ وَلَهُ الجَوارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ ﴾ [الرحمن / ٢٤] ، وكقولِ الخنساءِ :

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الهداةُ بهِ   كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

كما يُطلق ــ أيضاً ــ على العلامةِ ، وعلى الراية .

(32) في (أ) : عن .

(33) سقطت لفظةُ " الوضع " من (أ) .

(34) في (خ) : يضع . وفي (س) : يضعه .

(35) في (س) : لمعين رآه في ذهنه .

(36) في (أ) : على أنه علمُ شخص .

(37) الذي عليه المحققون أنَّ علمَ الشخصِ يعيِّنُ مسمَّاه ذهناً وخارجاً ، وعلمَ الجنسِ يعيِّنه ذهناً لا خارجاً . انظر : حاشية ابن الحاج ١/٥٩ .

(38) في (خ) : طريق للخارج .

(39) في (خ) : يصح . وفي (أ) : يضع .

(40) في (س) : بل هو من حيث هو . وفي (أ) : " شخص " بدل : مشخص .

(41) في (أ) : تخييل .

(42) قد يكونُ علمُ الشخصِ ذهنيًّا ؛ أي الموضوع لمعيَّنٍ ذهناً ، مُتوهَّمٌ وجودُه خارجاً كالعلمِ الذي يضعه الوالدُ لابنه المتوهَّمِ وجودُه خارجاً في المستقبلِ ، وكالعلمِ الدالِّ على قبيلةٍ معيَّنة ؛ بحيثُ يُرادُ بهِ مجموعُ من وُجدَ فيها ، ومن سيوجدُ ؛ فإنَّ هذا المجموعَ لا وجودَ له إلاَّ في ذهنِ الواضعِ ، ولا وجودَ له في خارجِ الذهنِ ؛ إذ لا يقعُ تحت الحسِّ . وهذا النوعُ يُسمَّى العلمَ الذهني ؛ أي الموضوع لمعيَّنٍ في الذهنِ فقط ، مُتخيَّلٌ وجودُه خارجَه .

انظر : حاشية الصبان على الأشموني ١/١٢٦ ــ نقلاً عن الشيخ ياسين ــ وانظر : النحو الوافي لعباس حسن ١/٢٨٧ .

(43) اللِّحيَةُ : اسمٌ يَجمعُ مِن الشَّعْرِ ما نَبتَ على الخدَّيْنِ والذَّقنِ ، والجمعُ لِحًى ولُحًى ــ بالضمِّ ــ مثل ذِرْوةٍ وذُرًى . والتَحى الرجلُ : صارَ ذا لِحْيَةٍ . لسان العرب (لحا) ١٥ / ٢٤٣ .

---

(44) في (خ) : " بها " ، والتصحيح من (أ) و (س) ؛ لأن الضميرَ راجعٌ إلى " مثل " .

(45) في (خ) : غيره .

(46) دُوِّن بجانبِ اللوح ١/ب من النسخةِ (خ) : ونظيرُ هذا أسماءُ القبائلِ كقَرَن ؛ فإنَّ القبيلةَ لم تكنْ موجودةً حالَ الوضعِ ؛ خلافاً لقولِ ياسين على الألفيةِ ومن وافقه : إنَّ هذا كُلِّيٌّ ذهنيٌّ ، وأن قولَهم : الشخص لمعنى خارجي عَلَم أغلبيّ . تأمل . انتهى جامعه.

(47) أي أنَّ الجوهرَ واحدٌ في جميعِ مراحلِه .

(48) الهَيُولي : لفظٌ يوناني بمعنى الأصلِ والمادة ، وفي الاصطلاح؛ هي جوهرٌ في الجسمِ قابلٌ لما يعرضُ لذلك الجسمِ من الاتصالِ والانفصالِ محل للصورتين الجسميةِ والنوعية . التعريفات للجرجاني ٣١٤ .

وقال القاضي نكري : " الهيولى : في عرفِ الحكماءِ هي الجوهرُ القابلُ للاتصالِ والانفصالِ ، وهي محلٌ للصورتينِ ؛ أي الجسميَّة والنوعيَّة ، وهي الهيولى الأولى وأما الهيولى الثانيَّةُ فهي جسمٌ تركَّبَ منه جسمٌ لآخرُ كقطعِ الخشبِ التي تركَّبَ منها السريرُ . والهيولى لفظٌ يوناني معناه الأصلُ والمادةُ . وقالَ بعضُهم : الهيولى في الأصلِ هيئةٌ أولى ، والهيئةُ ـ ها هنا ـ بمعنى الجوهر " . دستور العلماء في اصطلاحات الفنون ٣٣١ .

وفي جانب اللوح ١/ب من النسخة (أ) : هي مادَّةُ الشيءِ وأصلُه ؛ كالنُّطفةِ التي تكوَّنَ منها الإنسانُ ، والبيضةِ التي تصوَّرَ منها الفرخُ ، والحبةِ التي نبتَ منه الزرعُ ، وعلى ذلك القياس .

(49) في (خ) : لشيء .

(50) في (خ) و (س) : آلة . والتصحيح من (أ) .

(51) وضعَ عبدُ الرحمن بن أحمد القاضي ، المشهورُ بـ (العضد ، والمتوفى سنة ٧٥٦ هـ) رسالةً في الوضعِ ؛ شَرَحَها غيرُ واحدٍ من العلماءِ ؛ منهم أبو القاسمِ السمرقنديُّ . ثمَّ وضعَ الشيخُ محمدٌ الحفيّ حاشيةً على هذا الشرحِ للسمرقنديِّ .

والوضعُ في اللغة : جعلُ اللفظِ بإزاءِ المعنى . وفي الاصطلاحِ : تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ متى أُطلقَ أو أُحسَّ الشيءُ الأولُ فُهِمَ منه الشيءُ الثاني ، والمرادُ بالإطلاقِ استعمالُ اللفظِ وإرادةُ المعنى ، والإحساسُ استعمالُ اللفظِ أعمَّ من أن يكونَ فيه إرادةُ المعنى أوْ لا . وفي اصطلاحِ الحكماءِ

هوَ هيئةٌ عارضةٌ للشيءِ بسببِ نسبتينِ ؛ نسبة أجزاءِ بعضِها إلى بعضٍ ، ونسبةِ أجزائه إلى الأمورِ الخارجيَّةِ عنه ؛ كالقيامِ والقُعودِ ؛ فإنَّ كلاًّ منهما هيئةٌ عارضةٌ للشخصِ ؛ بسببِ نسبةِ أعضائه بعضِها إلى بعضٍ ، وإلى الأمورِ الخارجيَّة عنه . التعريفات للجرجاني ٣٠٨ .

(52) يعني إذا سُمِّي شخصٌ بزيد ، ثم سُمِّي به آخرُ ، ثم آخرُ ، وهكذا ؛ لأنَّ ذه أوضاعٌ متعددةٌ .ويدخلُ فيه ــ أيضاً ــ ما لا يُشبهه في الحقيقة ؛ كرجلٍ وامرأةٍ سُمِّي كلُّ واحدٍ منهما بسعاد .

انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جماعة ١/٦٣٤ ، فتح الرب المالك للغزي ١٣٠ .

(53) قال الرضيُّ : " أي لا يتناولُ غيرَ ذلكَ المعيَّنِ بالوضعِ الواحدِ ، بل إنْ تناولَ كما في الأعلامِ المشتركةِ فإنما يتناوله بوضعٍ آخرَ ، أي بتسميةٍ أخرى ، لا بالتسمية الأولى ، كما إذا سُمِّي شخصٌ بزيدٍ ، ثُم سُمِّي بهِ شخصٌ آخرُ ، فإنَّه ــ وإنْ كان متناوَلاً بالوضعِ لمعيَّنين ــ لكنَّ تناولَه المعيَّنَ الثاني بوضعٍ آخرَ غيرِ الوضعِ الأولِ ، بخلافِ سائرِ المعارفِ " .
شرح الكافية ٣/٢٤٥

(54) الماهيَّةُ النوعيَّةُ : هي التي تكونُ في أفرادِها على السويَّة ، وتقتضي في فردٍ ما تقتضيه في فردٍ آخرَ كالإنسانِ ؛ فإنَّه يقتضي في (زيد) ما يقتضي في (عمرو) بخلافِ الماهيَّة الجنسيَّة التي لا تكونُ في أفرادِها على السويَّة ؛ فإنَّ الحيوانَ يقتضي في الإنسانِ مقارنةَ الناطقِ ، ولا يقتضيه في غيرِ ذلك .وأما الماهيَّةُ الاعتباريَّةُ فهي التي لا وجودَ لها إلاَّ في عقلِ المعتبرِ ما دامَ مُعتبراً ، وهي ما به يُجابُ عن السؤالِ بما هوَ ، كما أنَّ الكميَّةَ ما به يُجابُ عن السؤالِ بكم .
التعريفات للجرجاني٢٤٨ . وانظر : الكليات لأبي البقاء ٨٦٣ ــ ٨٦٤ ، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٣/١٣١٥ ــ ١٣١٦ .

(55) بمعنى أن تكونَ الحقيقةُ فيه معهودةً عند المخاطَبِ ، بمنزلةِ التعريفِ باللامِ للمعهودِ ؛ فهو موضوعٌ للماهيَّةِ والحقيقةِ المتَّحدةِ في الذهنِ ، مع قطعِ النظرِ عن أفرادِها الموجودةِ في الخارجِ ، فهو ــ حينئذٍ ــ يُعيِّنُ مسمَّاه ذهناً لا خارجاً .

انظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٦٣٥ ، فتح الربِّ المالك ١٣٠ ، حاشية ابن الحاج ١/٦٣

(56) أي من غيرِ أن يتعيَّن في الخارجِ ، ومن غيرِ استحضارٍ لصورته في دائرةِ الذهنِ ، من حيثُ الربطُ بين اللفظِ ومدلولِه الحقيقي . انظر : الهمع ١/٢٤٤ ، النحو الوافي ١/٢٩١ .

---

(57) سقطت لفظةُ " إذا " من (أ) .

(58) أي استُحضرت صورتُه في الذهن .

(59) يرى بعضُ النحويين ــ كابنِ مالكٍ والرضيِّ وأبي حيان ــ أنَّ علمَ الجنسِ مرادفٌ لاسمِ الجنسِ في المعنى ؛ فلا فرقَ بينَ أسامةَ وأسدٍ ؛ فعلمُ الجنسِ ــ حينئذٍ ــ نكرةٌ معنىً معرفةٌ لفظاً، فإطلاقُ العلَمِ عليه تجوُّز .

قال أبو حيان ــ وقد وصفَ من فرقَّ بين علمِ الجنسِ واسم الجنسِ بالمتنطِّعِ ــ : " وقد يكونُ لبعضِ المترادفينِ أحكامٌ لا تكونُ للآخرِ ؛ ألا ترى أنَّ (ذا) مرادفٌ لـ (صاحب) وقد انفرد بأحكامٍ لا توجدُ في (صاحب) ، ولما ذكرناه من أنَّ معناه معنى النكرةِ قال سيبويه ــ حين بوَّب عليه ــ : هذا بابٌ من المعرفةِ يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمَّةِ ليسَ واحدٌ منهما أولى به من الآخرِ " . منهج السالك ١/٢٣ . وانظر : التذييل والتكميل ٢/١٠٨ ــ ١٠٩

وما أحسنَ ما قاله أبو إسحاق الشاطبيّ في هذه المسألةِ ، وهو أنه إذا ذكرَ أحدٌ من النحويينَ أنَّ علمَ الجنسِ مرادفٌ لاسمِ الجنسِ النكرةِ فعلى لحْظِ معنى الجنسِ فيهما ، لا على لحْظِ وقوعِها على واحدٍ من أفرادِ الجنسِ لا بعينه ، وهما مقصدانِ متباينانِ . المقاصد الشافية ؛ لوح ١٦٤/أ وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي ١/٢٥٨ .

(60) اشتهر عند كثيرٍ من العلماءِ أنَّ علمَ الجنسِ موضوعٌ للحقيقةِ المعيَّنةِ ذهناً باعتبارِ حضورِها فيه ؛ أي أنَّ الحقيقةَ الذهنيَّةَ ليست مجرَّدةً من صورةِ فردٍ ؛ وإنما يُلازمُها حتماً صورةٌ تنطبقُ عليه . انظر : حاشية الصبان ١/١٣٥ والنحو الوافي ١/٢٩٠ .

وقال السيوطي : " لفظُ عامِّ الجنسِ موضوعٌ على القدرِ المشتركِ بينَ الحقيقةِ الذهنيَّةِ والوجوديَّةِ ... فإذا أُطلقَ على الواحدِ في الوجودِ فقد أُطلقَ على ما وُضعَ له ؛ لوجودِ القدرِ المشتركِ ... ويلزمُ من إخراجه إلى الوجودِ التعدُّدُ ، فيكونُ التعدُّدُ من اللوازمِ ، لا مقصوداً بالوضعِ ، بخلافِ (أسد) فإنَّ تعدُّدَه مقصودٌ بالوضعِ " .

الأشباه والنظائر ٢/٢٢٤ وانظر : الهمع ١/٢٤٤ .

(61) ما بين القوسين ساقطٌ من (أ) .

(62) اسمُ الجنسِ موضوعٌ للحقيقةِ أيضاً ، لكن باعتبارِ تصوُّرِ فردٍ من أفرادِها الخارجيَّةِ ، لا بعينِه

، ويُسمَّى فرداً مُبهماً ، وفرداً منتشياً ، ووحدةً شائعةً ، ولا يُحتاجُ لتصوُّرها في ذهنِ المخاطَبِ . حاشية ابن الحاج ٦٣/١ .

قال أبو حيان : " (أسد) وُضِعَ شائعاً في جنسه مقصوداً به الشِّياعُ في الخارجِ " النكت الحسان ٤٣ .

أي : هو اسمٌ موضوعٌ للشيءِ ؛ ليدلَّ عليه من غير استحضارٍ ــ في الغالب ــ لصورتِه في الذهن ، أو ربطٍ بينَ اللفظِ ومدلولِه الحقيقي . انظر : النحو الوافي ٢٨٨/١ .

(63) في (أ) : فإن .

(64) في (خ) : يعتبروا .

(65) انظر : توضيح المقاصد للمرادي ١٨٣/١ ، الأشباه والنظائر ٢٢٣/٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٦/١ .

(66) في (خ) و (س) : تعيين .

(67) دُوِّن في جانب اللوح ٢/أ من النسخة (١) : وهذا فرقٌ واضحٌ وإنْ استبعده شيخُنا الحفني على الأشموني بأنَّ عدمَ اعتبارِ التعيينِ في الذهنِ لا يُنافي وجودَه . اهـ فإنَّ فرقَهم بينَ الوجودِ المعتبرِ والوجودِ غيرِ المعتبرِ أكثرُ من أنْ يُحصى اهـ جامعه .

(68) لفظة " تعالى " غير موجودة في (أ) .

(69) سقطت لفظة " عنه " من (أ) .

(70) في (أ) و (س) : أنَّ .

(71) هذا محلُّ خلافٍ بين أهلِ العلمِ ؛ وقد ذكر ابنُ جني أنَّ أكثرَ أهلِ النظرِ على أنَّ أصلَ اللغةِ تواضعٌ واصطلاحٌ ، لا وحيٌ وتوقيفٌ . وذهب أبو عليٍّ الفارسي إلى أنها من عند الله تعالى ؛ بدليلِ قوله : ﴿ وَعَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كُلَّها ﴾ [البقرة /٣١] قال أبو الفتح : " وهذا لا يتناولُ موضعَ الخلافِ ؛ وذلك أنه قد يجوزُ أن يكونَ تأويلُه : أقدرَ آدمَ على أن واضعَ عليها ... فإذا كان ذلك محتملاً غيرَ مستنكرٍ سقطَ الاستدلالُ به " .

انظر الكلام في هذه القضية مفصَّلاً في الخصائص ٤٠/١ ــ ٤٧ ، الصاحبي لابن فارس ٦ ــ ٩ ، المزهر للسيوطي ٨/١ ــ ٣٠ .

(72) في (أ) و (س) : منع .

---

(73) انظر : النكت الحسان ٤٣ ، أوضح المسالك ١٣٢/١ ، شرح ابن عقيل ١٢٧/١ ، شرح الأشموني ١٣٤/١ .

(74) في (س) : فيطرى .

(75) في (أ) : التعيين .

(76) أي تأنيثاً لفظياً ، ومثلُه (ثُعالة) و (ذُؤالة) ؛ فإنَّ فيهما ما في (طلحة) و (حمزة) من التأنيثِ والعلميَّة ، وإن افترقا في المعنى ؛ لأنَّ العلمَ الشخصيَّ يختصُّ بشخصٍ من جنسه ، وإنْ عرضَ فيه اشتراكٌ فبتسميةٍ أخرى . والعلمُ الجنسيُّ لا يختصُّ بشخصٍ من جنسه ، بل لكلِّ واحدٍ من أشخاصِ جنسه فيه نصيبٌ ؛ إذْ لا واحدَ أولى به من غيرِه . قاله ابنُ مالكٍ . شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١ .

ومثلُ ذلك ما فيه زيادةُ الألفِ والنونِ ، كما في (حمار قبَّان) ، ووزن الفعل كما في (بنات أوبر) ، والعدل كما في (قُثَم) كعُمرَ . انظر : شرح السيرافي ج ٢ لوح ٢٠٤/ب .

(77) فيُقالُ : أسامةُ أجرأُ من ثُعالةَ ، وهذا أسامةُ مقبلاً ؛ بلا مسوغٍ فيهما .

(78) ومن ذلك ــ غير ما سبق ــ امتناعُ وصفِه بالنكرة ؛ فلا يُقالُ : أسامةُ مفترس ؛ بل المفترس، وامتناعُه من الإضافة ؛ فلا يُقالُ : أسامتكم ، كما لا يُقالُ : زيدكم ، إلاَّ إنْ قُصدَ فيهما الشِّياعُ ؛ لأنَّ المانعَ من ذلكَ اجتماعُ معرِّفينِ مختلفينِ على مُعرَّفٍ واحدٍ ، وذلكَ مأمونٌ بالشِّياعِ . انظر : المقاصد الشافية ؛ لوح ١٦٣/ب والتصريح ٣٩٢/١ .

وإلى ذلك أشار ابنُ مالكٍ في الألفيةِ بقوله :

ووضَعوا لبعضِ الاجناسِ عَلَــمْ   كعَلَمِ الأشخاصِ لفظاً ، وهو عــمّْ

(79) أما الأول فقد تقدَّم ، وهو أنَّ الاستحضارَ في عَلَمِ الجنسِ شطرٌ ، أي جزءٌ من الموضوعِ له ، وفي اسمِ الجنسِ شرطٌ في الوضعِ خارجٌ عن الموضوعِ له . وأمَّا الثاني فهو أنَّ الاستحضارَ في عَلَمِ الجنسِ حاصلٌ مقصودٌ ، وفي اسمِ الجنسِ حاصلٌ غيرُ مقصود .

(80) في (أ) : المشروط .

(81) في (أ) و (س) : الوضع .

(82) سقطت كلمةُ " الواضع " من (س) .

(83) في (خ) : ليدلَّ بذاته نسخة متعين تعين . وفي (س) : " متعيّن " مكان : معيّن .

---

(84) لأنهما ملتبسان ؛ وذلك لصدق كلٍّ منهما على كلِّ فرد من أفرادِ الجنسِ ؛ فكلٌّ أسد يصدُقُ عليهِ أسامةُ ، وكلٌّ عقربٍ يصدقُ عليها أمُّ عريْط ، وكلٌّ ثعلبٍ يصدُقُ عليهِ ثُعالة . انظر: شرح ابنِ عقيل ١/١٢٩ ، الهمع ١/٢٤٤ .

(85) ذهب بعضُ العلماءِ إلى أنَّ علمَ الجنسِ لا يُخالفُ في معناه دلالةَ اسمِ الجنسِ ، وإنما يُخالفه في الأحكامِ اللفظيَّةِ ، وإنما أُطلقَ عليه معرفةٌ على طريقِ المجازِ .

ومن ذهب إلى هذا ابنُ مالكٍ ــ في بابِ المعرفةِ والنكرةِ في شرح التسهيل ١/١٧٠ ــ وابنُ يعيش ــ في شرح المفصل ١/٣٥ ــ قال : لأنَّ اللفظَ وإنْ أُطلقَ على الجنسِ فقد يُطلقُ على أفرادِه ، ولا يختصُّ شخصاً بعينه ، وعلى هذا فيخرجُ عن حدِّ العَلَمِ .

وقال الرضيُّ : " إذا كانَ لنا تأنيثٌ لفظيٌّ كغرفةٍ وبُشرى وصحراءَ ، ونسبةٌ لفظيَّةٌ نحو : كرسيٍّ ، فلا بأسَ أن يكونَ لنا تعريفٌ لفظيٌّ ؛ إمَّا باللامِ ، وإمَّا بالعلميَّةِ ، كما في أُسامةَ وثُعالةَ " . شرح الكافية ٣/٢٤٧ .

وممن ذهب ــ أيضاً ــ إلى أنهما مترادفانِ أبو حيان ــ في التذييلِ والتكميلِ ٢/١٠٨ ــ ١٠٩ ومنهج السالك ١/٢٣ ــ وابنُ هشامٍ ــ في أوضحِ المسالكِ ١/١٣٢ ــ ١٣٣ ــ وابنُ عقيلٍ في شرح الألفيةِ ١/١٢٩ .

وقد ذكر أبو حيان أنَّ ما ذهب إليه بعضُهم من التفريقِ بينهما بعيدٌ عمَّا يقصده العربُ . وأنَّ سيبويه والمستقرئين هذا الفنَّ العربيَّ أعرفُ بأغراضِ العربِ ومناحيها في كلامها ، وقد ذكروا أنَّ هذه الأشياءَ شائعةٌ شِياعَ النكراتِ ، وأنها عُوملتْ معاملةَ المعارفِ لفظاً ، فأطلقَ عليها معارفَ لذلك .

وردَّ الغزيُّ والسيوطي على ما تقدَّم باختلافِهما في الأحكامِ اللفظيَّةِ ، فإنَّ العربَ أجرتْ عَلَمَ الجنسِ كأسامةَ وثُعالةَ مجرى عَلَمِ الشخصِ لفظاً ، وذلك دليلٌ على افتراقِ مدلوليْهما؛ إذ لو اتَّحدا معنًى لما افترقا لفظاً .

انظر : فتح الربِّ المالك ١٣٧ ، الهمع ١/٢٤٤ .

(86) في (س) : نقل الثقاةُ أنَّ أحكام المعارف اللفظية عليه .

(87) أي أنَّ هذا الأمرَ من جملةِ الأمورِ المقصورةِ على السماعِ فلا يُقاسُ عليه .

(88) جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّانيّ ولد في " جيَّانَ "

بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ . علاّمة في اللغةِ والقراءاتِ والنحوِ والتصريفِ وأشعارِ العربِ . تتلمذَ على عددٍ من علماءِ عصرِه كأبي الحسن الكُلاعي وأبي الحسن السخاوي والحسن بن صباح وابنِ يعيشَ وغيرِهم . وأخذَ عنه كثيرونَ أشهرهم يحيى النووي وبهاءُ الدينِ النحَّاس وابنُ جماعةَ وابنُ جعوانَ الدمشقي وخلقٌ كثيرٌ سواهم .

توفي في دمشقَ سنة ٦٧٢ هـ بعدَ حياة حافلة بالتدريس والتصنيفِ ؛ حيثُ صنَّفَ تواليفَ كثيرةً في غيرِ علمٍ من العلومِ ، طارت في الآفاقِ بشهرتِها ؛ كتسهيلِ الفوائد وتكميل المقاصدِ ، وشرحِه ، وشرح الكافيةِ الشافية ، وشرح عمدةِ الحافظ وعدَّةِ اللافظ ، وغيرِها.

(إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣٢٠ ـ ٣٢١ ، فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٢٨، بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ١٣٧) .

(89) في (أ) و (خ) : ألفية . والتصحيح من (س) .

(90) أخذَ بعضُ العلماءِ من قولِ ابنِ مالكٍ : " ووضعوا لبعضِ الأجناسِ " أنَّ الوضعَ لم يكنْ للجميعِ ، وإنما وضعوا العلمَ الجنسيَّ لبعضِ الأجناسِ التي لا تُؤلفُ غالباً كالسِّباعِ والوحوشِ ، وربما جاءَ في بعضِ المألوفاتِ كـ(أبي المضاءِ) لجنسِ الفرسِ. توضيح المقاصد ١/١٨٢ ، وانظر : فتح الربِّ المالك ١٣٧ .

وقال الصبان والخضري : في كلامِ ابن مالكٍ إشارةٌ إلى أنَّ علمَ الجنسِ سماعيٌّ فلا يُقاسُ على ما وردَ منه .

انظر : حاشية الصبان ١/١٣٤ ، حاشية الخضري ١/٦٦ .

ويرى عباس حسن ـ ورأيُه في ذلك رأيٌ حسنٌ ـ أنَّ الأنسبَ أنْ يكونَ قياسياً ؛ لأنَّ المدلولاتِ التي تحتاجُ إلى عَلَمٍ جنسيٍّ كثيرةٌ في كلِّ زمنٍ ، بسببِ ما يجدُّ فيه من أنواعٍ ومُخترعاتٍ وأجناسٍ . النحو الوافي ١/٢٩٩ .

(91) نجم الدين ، وقيل : شمس الدين أبو المكارم محمد بن سالم بن أحمد المصريّ الشافعيّ ، المعروف بالحِفنيِّ ، أو الحفناويِّ . فقيهٌ شافعيٌّ من علماءِ العربية . ولد بـ(حِفْنَةَ) من أعمالِ بلبيس بمصر سنة ١١٠١ هـ . تعلَّمَ في الأزهرِ ، وتولَّى التدريسَ فيه . من تصانيفه : أنفسُ نفائسِ الدررِ على شرحِ الهمزيَّةِ لابنِ حجر ، حاشيةٌ على شرحِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ للأشمونيِّ ، حاشيةٌ على شرحِ رسالةِ الوضعِ للسمرقندي ، الثمرةُ البهيَّةُ في أسماءِ الصحابةِ البدريَّة ، حاشيةٌ

على شرحِ الشروانيِّ لآدابِ السمرقنديِّ ، حاشيةٌ على الجامعِ الصغيرِ للسيوطي . تُوفي سنة ١١٨١ هـ .

(فهرس الفهارس والأثبات ١/٣٥٣ ـ ٣٥٥ ، هدية العارفين ٢/٣٣٧ ، عجائب الآثار ١/٣٣٦ ـ ٣٤٧ ، سلك الدرر ٤/٤٩ ـ ٥٠ ، معجم المطبوعات ٢/٧٨١ ـ ٧٨٢)

(92) اللفظُ الموضوعُ باعتبارِ المعنى الكليِّ إنْ أُخذَ مع النظرِ إلى جزئيَّاته وشياعِه بينَ أشخاصِه فهو المخصوصُ باسمِ الكليِّ ؛ لأنَّ الكليَّ والجزئيَّ من مقولةِ المضافِ ... وإنْ أُخذَ ذلك المعنى بالنظرِ إلى تعيُّنه في الذهنِ من بينِ سائرِ الحقائقِ الذهنيَّةِ من غيرِ نظرٍ إلى ما تحته من الجزئيَّاتِ ، فهو المعنى المدلولُ عليه بالعَلَمِ الجنسيِّ .ومثالُ الأولِ ـ وهو اللفظُ الكليُّ ـ : إنسانٌ وفرسٌ وأسدٌ ، ونحوُ ذلك من الأسماءِ النكراتِ الشائعةِ . ومثالُ الثاني ـ وهو العلمُ الجنسيُّ ـ : (أسامةُ) للأسدِ و (ذُؤالةُ) للذئبِ و (ثُعالةُ) للثعلبِ ، ونحوُ ذلك من الأسماءِ المعارفِ التي لا تخصُّ شخصاً دونَ شخصٍ من نوعِه .ذكر هذا ابنُ غازي المكناسي نقلاً عن أبي جعفر بن خاتمةَ من مصنَّفٍ له باسمِ " إلحاق العقلي بالحسيِّ في الفرقِ بين الكليِّ والعَلَمِ الجنسيِّ " . انظر : إتحاف ذوي الاستحقاقِ ١/٢٥٦ .

(93) انظر : حاشية الحفني على شرح الرسالة العضدية للسمرقندي ص ٢٧١ .

(94) في (خ) : الشخص .

(95) أبو عبد الله محمد بن عبادة بن بري العَدَويّ . من فقهاءِ المالكية ، وأحد العلماء البارزين في عصرِه. نسبته إلى " بني عدي " بالقربِ من منفلوط ، وقدم إلى القاهرةِ سنة ١١٦٤ هـ ، وجاور بالأزهرِ ، وحفظ المتون ، ثم حضرَ شيوخَ الوقت ، ولازمَ دروسَ علماءِ العصرِ ، كالشيخ علي العدوي الصعيدي ، والشيخ عمر الطحلاوي ، وغيرهما .

من كتبه : حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام ، وحاشية على شرحِ ابنِ جماعةَ في مصطلحِ الحديثِ ، وحاشية على جمعِ الجوامع . ولم يزل يُقرِىء ويُفيد مجتمعاً بدرسه الجمُّ الغفيرُ من طلبةِ العلمِ حتى وافاه الموتُ بالقاهرةِ أواخرَ جمادى الثانية سنةَ ١١٩٣ هـ، بعد أن تعلَّل بالاستسقاءِ سنين .

(عجائب الآثار ١/٥٤٦ ـ ٥٤٧ ، شجرة النور الزكية ٣٤٢ ، الأعلام ٦/١٨٢)

(96) أبو عبد الله محمد الصُّغَيِّر بن محمدِ بن عبد الله بن علي اليفرني . عالِمٌ مؤرخٌ وفقيهٌ محدِّثٌ

أديبٌ . كانَ أحدَ رجالِ الدولةِ في سلطنةِ المولى إسماعيلَ بمراكشَ التي وُلدَ فيها ، وأخذَ عن علمائها ، وعلماءِ فاس ؛ كأبي عبد الله المسناويّ ، وأبي العباسِ الحلبيِّ ، ومحمدٍ بن عبد القادرِ الفاسيِّ . وعنه أخذَ عمرُ الطحلاويُّ ، وعليٌّ بنُ أحمدَ العدويُّ ، ومحمّد الحفنيُّ وغيرُهم . تُوفي بعدَ ١١٦١ هـ .

من كتبِه : " صفوة من انتشرَ من أخبارِ صُلحاءِ القرنِ الحادي عشر " و " المسلك السهل في شرحِ توشيحِ ابنِ سهل " و " نزهةُ الحادي بأخبارِ ملوكِ القرنِ الحادي " أي الحادي عشر . وغيرُها .

(شجرة النور الزكيَّة ٣٣٥ ، إيضاح المكنون ٦٣٨/٢ ، عجائب الآثار ١٣٠/١ ، فهرس الفهارس والأثبات ٢٥٥/١ ، معجم المطبوعات ١٦٦٨/٢ ، الأعلام ٦٧/٧)

(97) في (أ) : الغرض . وفي (خ) : الفرد . والتصحيح من (س) .

(98) كثيرٌ من النحويين ــ كالآمدي وابنِ الحاجبِ والصبانِ وعباس حسن ــ لا يرى فرقاً بين النكرةِ وبينَ اسمِ الجنسِ ؛ فهما شيءٌ واحدٌ وهو ما وُضعَ للفردِ المنتشرِ ، فما كانَ لمعيَّنٍ فهي النكرةُ المقصودةُ ، وإنْ كانَ لغيرِ معيَّنٍ فهي النكرةُ غيرُ المقصودةِ . انظر : حاشية الصبان ١٣٦/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١ ، النحو الوافي ٢٨٨/١ .

وبرى آخرون أنَّ ثمتَ فرقاً بينهما وهو أنَّ النكرةَ موضوعةٌ للفردِ المنتشرِ (الشائع) أي للحقيقةِ باعتبارِ وجودِها في فردٍ ما ، وليست معناه الخياليَّ المجرَّدَ ، القائمَ في الذهنِ . وأما اسمُ الجنسِ فهو الموضوعُ للدلالةِ على الماهيَّةِ بلا قيدٍ ، ويُسمَّى مُطلقاً عند الأصوليينَ . وهو ما وُضع للحقيقةِ من حيثُ صدقُها على كثيرين ؛ بمعنى أنَّ الصدقَ هو المعتبرُ الملحوظُ في وضعِه ، دونَ التعيُّنِ ، فيكونُ التعيُّنُ حاصلاً غيرَ مقصودٍ في وضعِه .انظر : حاشية الخضري ٦٦/١ ، حاشية ابن الحاج ٦٣/١ ، حاشية الصبان ١٣٦/١ .

قال الخضري : " وعلى كلٍّ فالفرقُ بينهما محضُ اعتبارٍ ؛ لا يظهرُ أثرُه في المعنى إذ كلٌّ من (أسامة) و (أسد) صالحٌ لكلِّ واحدٍ من الأفرادِ بلا فرق " .وقال ابنُ الحاج : " فاستعمالُ (أسد) ــ الذي هو اسمُ جنسٍ ــ في فردٍ من استعمالِ الكلِّيِّ في جزئيِّه ، واستعمالُ (رجل) ــ الذي هو نكرةٌ ــ في فردٍ من استعمالِ اللفظِ في حقيقتِه التي هي استعمالُ اللفظِ فيما وضعَ له " .

---

(99) في (أ) : الفرد . وفي (خ) : الغرض .

(100) انظر : حاشية الصبان ١٣٦/١ ، حاشية ابن الحاج ٦٣/١ .

(101) في (س) : لا دفعه . وقوله : " لا دفعة " أي أنه لا يتناولُ جميعَ أفرادِه مرَّةً واحدةً في الاستعمالِ ؛ بل لا يُستعملُ إلاَّ بالبدلِ غالباً في كلِّ فردٍ على حِدتِه ، بحسبِ ما يُقصدُ منه من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ؛ كـ(هذا رجلٌ ، وهذان رجلانِ ، وهؤلاءِ رجالٌ) . هكذا دُوِّن في جانب اللوح ٤/أ من النسخة (أ) .

(102) في (خ) : أجزائه .

(103) لفظة " بحضور " ساقطة من (أ) .

(104) زيادةٌ من (س) .

(105) في (س) : للفرد الجزئي .

(106) في (خ) : الشخصيّ .

(107) ويُقالُ له ـ أيضاً ـ : عموم الصلاحيَّة ، وهو المطلقُ ، وتسميتُه عاماً بسببِ أنَّ مواردَه غيرُ منحصرةٍ ، لا أنَّه في نفسه عامٌّ ؛ فإنَّ قولَه ـ تعالى ـ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ مطلقٌ ، المقصودُ بها القدرُ المشتركُ في أيِّ موردٍ شاء المكلَّفُ من أنواعِ الرِّقاب ؛ غيرَ أنَّه لمَّا كانَ له أن يُعيِّنَ هذا المفهومَ المطلقَ المشتركَ في أيِّ موردٍ شاءَ من أنواعِ الرِّقابِ كانَ لفظُ الرقبةِ عاماً بهذا الاعتبارِ ؛ فلا يجبُ عليه أنْ يُعتقَ كلَّ ما يُسمَّى رقبة .

انظر : تلقيح الفهوم في تنقيح صيغِ العمومِ للحافظ العلائي ص ٩٩ .

(108) سقطت لفظةُ " فيه " من (أ) .

(109) الآية ١٤ من سورةِ التكوير .

(110) في (أ) : مستركة .

(111) سقطت لفظةُ " نفي " من (أ) .

(112) في (خ) : تكون .

(113) في (خ) : نبغي .

(114) من الآيةِ ٢٤ من سورةِ الدهر .

(115) في (خ) : ومما .

---

(116) العمومُ يقعُ على قسمينِ : عموم البدلِ ــ ويُقال له : عموم الصلاحيَّةِ ، وهو المطلقُ ــ وقد تقدم ــ وعموم الشُّمولِ ، وهو لا يلزمُ المكلَّفُ فيه تتبعَ الأفرادِ الداخلةِ تحتَ اللفظِ ، فمدلولُه كليَّةٌ ، وهي الحكمُ على كلِّ فردٍ من أفرادِ تلك المادةِ ، حتى لا يبقى منها فردٌ ، بخلافِ عمومِ البدلِ ، فإنَّه كُليٌّ ، وهو الذي لا يمنعُ تصوُّره من وقوعِ الشركةِ فيه .

انظر : تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم ٩٩ ــ ١٠٠

(117) ما بين القوسين ساقط من (خ) .

(118) من الآيةِ ١٤ من سورةِ التكوير .

(119) في (أ) و (س) : فيظهر أنَّ نحو : " علمت نفس " .

(120) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٣١٣/٣ ، دستور العلماء للقاضي نكري ١٣٦/٣ .

(121) في (س) : والناطيقة .

(122) سقطت لفظة " الإنسان " من (خ) .

(123) الماهيَّةُ : مشتقةٌ من (ما هو) ، وهي ما به يُجابُ عن السؤالِ بـ (ما هو) ؟ ... وهي أعمُّ من الحقيقةِ ؛ لأنَّ الحقيقةَ لا تُستعملُ إلاَّ في الموجوداتِ . يُقالُ : إنَّ للموجوداتِ حقائقَ ومفهومات .والماهيَّةُ تُستعملُ في الموجوداتِ والمعدوماتِ ؛ يُقالُ للمعدوماتِ مفهوماتٌ لا حقائقَ . وتُطلقُ الماهيَّةُ والحقيقةُ على الصورةِ المعقولةِ ، وكذا على الوجودِ العيني . الكليات لأبي البقاء الكفوي ٨٦٣ ، وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٣١٣ .

(124) قال أبو البقاء : " في اصطلاح الميزانيين : حقيقة الشيء المحمولةُ بـ (هو) ذاتُ الشيءِ ، كالحيوانِ الناطقِ للإنسانِ ، وأما ذاتيَّته ــ وهي الحيوانيَّة والناطقيَّة ــ فتُسمَّى ماهيَّة ، فاعتُبرَ مثلُ هذا في الوجودِ ؛ فإنه نفسُ الماهيَّةِ ، ووجودُ الإنسانِ هو نفسُ كونه حيواناً ناطقاً في الخارجِ " . الكليات ٣٦٢ .

وقال : " وما يُقالُ إنَّ لماهيَّةِ الإنسانِ جنساً هو الحيوانُ ، وفصلاً هو الناطقُ فمن مسامحاتِهم ؛ فإنَّ الحيوانَ هو البدنُ ، والناطقُ هو النفسُ ، وهما متغايرانِ في الخارجِ ذاتاً ووجوداً ، فلا يصحُّ حملُ أحدِهما على الآخرِ ، ولا على المجموعِ المركبِ منهما ؛ فكأنهم نظروا تارةً إلى المحسوسِ من الإنسانِ وهو البدنُ، وتارةً إلى منشأ الكمالاتِ التي بها امتازَ عن سائرِ

الحيواناتِ وهو النفسُ فادَّعوا أنه الناطقُ " . الكليات ٨٦٤ .

(125) في (أ) : حكمها .

(126) الهُوِيَّةُ : هي الحقيقةُ الجزئيَّةُ ، حيثُ قالوا : الحقيقةُ الجزئيَّةُ تُسمَّى هُوِيَّةً ؛ يعني أنَّ الماهيَّةَ إذا اعتُبِرت مع التشخُّصِ سُمِّيت هُوِيَّةً . وقد تُستعملُ الهُوِيَّةُ بمعنى الوجودِ الخارجيِّ . وقد يُرادُ بها التشخُّصُ . وقالوا : الهُوِيَّةُ مأخوذةٌ من الـــ (هُوَ هُوَ) وهي في مقابلةِ الغيريَّة .

دستور العلماء في اصطلاحات الفنون للقاضي الأحمد نكري ٣٣٠/٣ . وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١٣١٣ .

(127) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني . عالمٌ بالنحو والتصريفِ والمعاني والبيانِ والمنطقِ وغيرِها . ولد بـــ (تفتازان) ـــ من بلادِ خراسان ـــ سنة ٧١٢ هـــ ، وتُوفي بـــ (سمرقند) سنة ٧٩٣ هـــ . أخذ عن أكابرِ أهلِ العلمِ في عصرِه كالقطبِ والعضدِ ، وتقدمَ في الفنونِ ، واشتهرَ ذكرُه ، وطارَ صيتُه ، وانتفعَ الناسُ بتصانيفه . وانتهت إليه معرفةُ علومِ البلاغةِ والمعقولِ في المشرقِ . من تصانيفه : تهذيب المنطق ، مختصرٌ في شرحِ تلخيصِ المفتاحِ ، مقاصدُ الطالبين ، شرحُ التصريفِ العزي ، المطوَّلُ في البلاغة ، وغيرُها .

الدرر الكامنة ٣٥٠/٤ ، بغية الوعاة ٢٨٥/٢ ، مفتاح السعادة ١٩٠/١ ـــ ١٩٢ ، البـــدر الطالع ٣٠٣/٢ ـــ ٣٠٥

(128) انظر : شرح تلخيص المفتاح (المطوَّل) ص ٨٠ .

(129) العنقاء : طائرٌ عظيمٌ معروفُ الاسمِ مجهولُ الجسمِ . قال ابنُ دريد : عنقاءُ مُغربٍ ؛ كلمةٌ لا أصلَ لها ، يُقالُ إنها طائرٌ عظيمٌ ، لا يُرى إلاَّ في الدهورِ ، ثمَّ كثُر ذلك حتَّى سمَّوا الداهيةَ عنقاءَ مُغرِباً ومُغرِبةً . وقال الزجاجُ : هو طائرٌ لم يَرَه أحدٌ . جمهرة اللغة (عنق) ٩٤٢/٢ . وانظر : حياة الحيوان الكبرى للدميري ١٦٢/٢ ، تاج العروس للزبيدي (عنق) ٢٧/٧ .

(130) هذا عند القائل بالوجودِ الذهني . وقيل : لا ؛ لأنَّ وجودَها في الذهنِ من العوارضِ واللواحقِ ، فلا تكونُ مجرَّدةً عن جميعها . وقيل : توجدُ في الذهنِ ؛ لأنَّ الذهنَ يمكنه تصوُّرُ كلِّ شيءٍ ، حتى عدم نفسه ، ولا حجرَ في التصوراتِ أصلاً ، فلا يمتنعُ أن يعقلَ الذهنُ الماهيَّةَ المجرَّدةَ . وقيل : إنْ شُرِطَ تجرُّدها من الأمورِ الخارجيَّةِ وُجدتْ في الذهنِ ، وإنْ شُرِطَ

تجرُّدُها مطلقاً فـــلا . انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١٣١٣ .

(131) الماهيَّةُ التي لا بشرطِ شيءٍ تُسمَّى مطلقةً ، وهي في نفسِها لا موجـــودةٌ ولا معدومـــةٌ، ولا كليَّةٌ ولا جزئيَّةٌ ، وكذا سائر العوارضِ ؛ أي ليس شيءٌ منها جزؤها ولا عينها ، بل كلها خارجةٌ عنها يتصف بها عند عروضِها ؛ فمفهومُ الإنسانِ ـــ مثلاً ـــ في نفسه لا كُليٌّ وإلاَّ لما حُمل على (زيد) ، ولا جزئيٌّ وإلاَّ لما حُمل على كثيرين ، لكنه صالحٌ لكلِّ عـــارضٍ يتَّصف به عند عروضِه . فبعروضِ التشخُّصِ جزئيٌّ ، وبعروضِ عدمِه كُليٌّ .
دستور العلماء في اصطلاحات الفنون ١٣٧/٣ .

(132) هذه إحدى اعتبارات الماهية ، وتُسمَّى مجرَّدة ، لـــم توجد قط ؛ لتجرُّدِهـــا حـــتى نفَـــوا وجودَها الذهنيِّ .

قال صاحب الدستور : والحقُّ إثباتُه ؛ إذ لا حجرَ في التصوُّرِ . انظر : دســـتور العلمـــاء في اصطلاحات الفنون ١٣٧/٣ .

(133) أي مع العوارضِ ، فتسمَّى مخلوطةً ، وهي فائزةٌ بالوجودِ قطعــــــاً . دســـتور العلمـــاء في اصطلاحات الفنون ١٣٧/٣ .

(134) في (خ) : ورز .

(135) في (أ) : إنشاء هدية (بالإضافة)

(136) في (أ) : والحمدُ للهِ أولاً وآخراً ، والصلاةُ والسلامُ على ســـيدنا محمـــدٍ ، وعلـــى آلـــه وأصحابِه ، وأزواجِه ، وذريَّتِه ، وآلِ بيتِه ، وعتْرَتِه ، وسلَّمَ تسليماً كثيراً .

وفي (خ) : والحمدُ للهِ أولاً وآخراً ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيدِنا محمدٍ ، وعلـــى آلِـــه ، وصحبِه ، وسلَّمَ تسليماً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، لمن على الخيرِ عمَّت .

بعد ذلك عبارةُ : (نُقلتْ من نسخةٍ نُقلتْ من نسخةِ المؤلفِ رضي اللهُ عنه . آمـــين . وكـــانَ الفراغُ من كتابتِها يومَ الأربعاء المباركِ ، الموافق ٥ صفر الخير سنـــة ١٣٠٣ مـــن هجـــرةِ أفضلِ البشرِ عليهِ وعلى آلِهِ وأصحابِه آمين . وكان فراغُها على يدِ كاتبِها الفقيرِ إلى ربِّـــهِ القديرِ محمد شاوش المغربي غفر اللهُ له ذنوبَه ، ولوالديه ، ولمشايخه ، وللمسلمينَ أجمعين .

المصادر والمراجع

١ ــ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق . ابن غازي المكناسي: ت . حسين عبدالمنعم بركات، ط (١) مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٢٠ هـ ــ ١٩٩٩ م

٢ ــ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . عبدالباقي اليماني : ت . د . عبدالمجيد دياب ، ط (١) ، الرياض ١٤٠٦ هـ .

٣ ــ الأشباه والنظائر . جلال الدين السيوطي : ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ .

٤ ــ الأعلام . خيرالدين الزركلي : ط (٤) ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩ م .

٥ ــ الأكليل ؛ شرح مختصر خليل . محمد الأمير الكبير : تصحيح وتعليق أبي الفضل عبدالله الغماري ، مكتبة القاهرة ، مصر (بدون تاريخ)

٦ ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري : ت . محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط (٦) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٣٩٤ هـ .

٧ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون . إسماعيل البغدادي :دار الفكر ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م .

٨ ــ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . الشوكاني :ط (١) ، مطبعة السعادة الناشر دار المعرفة ، بيروت .

٩ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . جلال الدين السيوطي :ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٣٨٤ هـ .

١٠ ــ تاج العروس في جواهر القاموس . محمد مرتضى الزبيدي :
ط (١) ، المطبعة الخيرية ، مصر ١٣٠٦ هـ .

١١ ــ تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار .عجائب الآثار :ط (١) ، دار الجيل ، بيروت .

١٢ ــ التذييل والتكميل . أبو حيان الأندلسي : ت . د . حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم : دمشق ، الدار الشامية : بيروت ١٤١٩ هـ.

١٣ ــ التعريفات . علي بن محمد الجرجاني : ت . د . عبدالرحمن عميرة ، ط (١) ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧ م

١٤ ــ تلقيح الفهوم في صيغ العموم . الحافظ خليل العلائي : ت . د . عبدالله آل الشيخ ، ط (١) ، ١٤٠٣ هـ ــ ١٩٨٣ م .

١٥ ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي (ابن أم قاسم) : ت. د . عبدالرحمن سليمان ، ط (٢) ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٧ هـ .

١٦ ــ جمهرة اللغة . أبو بكر بن دريد : ت . د . رمزي بعلبكي ، ط (١) ، دار العلم للملايين ١٩٨٧ م .

١٧ ــ حاشية الحفني على شرح الرسالة العضدية في علم الوضع . محمد الحفني : (مخطوط) ، بدون

١٨ ــ حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي : دار الفكر ، بيروت .

١٩ ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨ هـ .

٢٠ ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني : دار الفكر ، بيروت .

٢١ ــ حياة الحيوان الكبرى . كمال الدين الدميري :دار الفكر ، بيروت .

٢٢ ــ الخصائص . أبو الفتح بن جني : ت . محمد علي النجار ، ط (٢) ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٢ م .

٢٣ ــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . ابن حجر العسقلاني : دار الجيل ، بيروت

٢٤ ــ دستور العلماء في اصطلاحات الفنون . القاضي عبد النبي الأحمد نكري : تعريب حسن هاني فحص ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١ هـ ــ ٢٠٠٠ م.

٢٥ ــ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر . محمد خليل المرادي : ط (١) ، مكتبة المثنى ، بغداد .

---

٢٦ ــ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية . محمد بن محمد مخلوف : ط (١) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٤٩ هـ .

٢٧ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ابن العماد الحنبلي : ط (٢) ، دار المسيرة ، بيروت ١٣٩٩ هـ .

٢٨ ــ شرح الفية ابن مالك . ابن عقيل : ت . محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط (٢) ، دار الفكر ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م .

٢٩ ــ شرح ألفية ابن معطي . ابن القواس الموصلي :ت . د . علي موسى الشوملي ، ط (١) ، مكتبة الخريجي ، الرياض ١٤٠٥ هـ .

٣٠ ــ شرح التسهيل . ابن مالك :ت . د . عبدالرحمن السيد ، د . محمد بدوي المختون ، ط (١) مصر ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م .

٣١ ــ شرح التلخيص (المطوَّل) . سعد الدين التفتازاني : ت . سيد شريف ، ط (١)، مطبعة أحمد كامل ، ١٣٣٠ هـ .

٣٢ ــ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول . شهاب الدين القرافي : ت . طه عبدالرؤوف سعد ، ط (١) ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ، القاهرة ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م .

٣٣ ــ شرح الكافية . رضي الدين الاستراباذي : ت . يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م .

٣٤ ــ شرح الكافية الشافية . ابن مالك: ت . د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، ط (١) ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ .

٣٥ ــ شرح كتاب سيبويه . أبو سعيد السيرافي :(مخطوط) مصوَّر عن نسخة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو .

٣٦ ــ شرح المفصل . ابن يعيش : طبع عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .

٣٧ ــ الصاحبي . أحمد بن فارس :ت . السيد أحمد الصقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

٣٨ ــ طبقات الشافعية. جمال الدين الأسنوي :ت . كمال يوسف الحوت ، ط (١) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

٣٩ ــ طبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين السبكي : ط (١) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،

١٣٨٣ هـ .

٤٠ ـ فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك . محمد بن قاسم الغزي : ت . محمد الختروشي ، ط (١) ، طرابلس ١٤٠١ هـ .

٤١ ـ الفصول الخمسون . ابن معطي : ت . محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي .

٤٢ ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي . محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي : تعليق . عبدالعزيز القارىء ، ط (١) ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ١٣٩٧ هـ .

٤٣ ـ فهرس الفهارس والأثبات . عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني : اعتناء الدكتور . إحسان عباس . ط (٢) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٢ هـ .

٤٤ ـ فوات الوفيات. محمد بن شاكر الكتبي: ت . د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

٤٥ ـ الكافية في النحو . ابن الحاجب : ت . د . طارق نجم عبدالله ، ط (١) ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٧٦م .

٤٦ ـ كشاف اصطلاحات الفنون . محمد أعلى التهانوي : دار صادر ، بيروت .

٤٧ ـ الكلّيّات . أبو البقاء الحسيني الكفوي :ت . د . عدنان درويش ، و محمد المصري ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٤٨ ـ لسان العرب . ابن منظور : دار صادر ، بيروت .

٤٩ ـ المزهر في علوم اللغة . جلال الدين السيوطي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه ، دار الفكر .

٥٠ ـ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة . يوسف إلياس سركيس : مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ١٣٤٦ هـ .

٥١ ـ معجم المؤلفين . عمر رضا كحَّاله :ط (١) ، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥٢ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة . طاش كبرى زاده :دار الكتب الحديثة ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة .

٥٣ ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . أبو إسحاق الشاطبي (مخطوط) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم (٨٠٣ ـ ٨٠٤٠) .

٥٤ ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : أبو حيان الأندلسي ١٩٤٧ م .

٥٥ ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . نور الدين أبو الحسن الأشموني : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥٦ ــ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . ابن تغري بردي : مصورة عن طبعة دار الكتب .

٥٧ ــ النحو الوافي . عباس حسن : ط (٥) ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٠م .

٥٨ ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . أبو حيان الأندلسي : ت . عبدالحسين الفتلي ، ط (١) مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م .

٥٩ ــ هدية العارفين . إسماعيل باشا البغدادي : دار الفكر ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م .

٦٠ ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي : ت . د . عبدالعال سالم مكرم ، ط (١) ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٠ هـ